

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية الشريعة و الاقتصاد

السنة الأولى نظام : ل م د.
السداسي الثاني

مادة: مدخل إلى علم الاقتصاد

إعداد الأستاذ: خالد رويح

السنة الجامعية: 2014-2015

الجزء الأول

مقدمة في علم الاقتصاد

فصل تمهيدى : مدخل عام حول الاقتصاد

1-مقدمة

2- المعرفة الاقتصادية

3- ماهية علم الاقتصاد

4- المشكلة الاقتصادية

5- الإنتاج

- مقدمة:

الهدف من دراستنا هذه هو التعرض و التطرق للمفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد من ناحية و لصورة متماسكة و واضحة المعالم للجانب الاقتصادي و مبادئه العامة في إطار التصور الشامل لمختلف جوانب الحياة لشريعتنا السمحة. و نظرا لتشعب هذا المجال من مجالات النشاط الإنساني و تداخله مع بقية الأنشطة المختلفة ، فإننا سنقتصر بإذن الله على تحديد المعالم الكلية للنشاط الاقتصادي استنادا للتراث الإنساني المتمثل في علم الاقتصاد و ضوابطه في إطار النظام الإسلامي. من هذا المنطلق و جب علينا تحديد موقع هذا العلم من المعرفة الإنسانية ككل قبل الانتقال إلى تحديد أهدافه و استخداماته في إطار و من منظور إسلامي. منذ إنزال سيدنا آدم إلى الأرض بدأت مشكلة الصراع من أجل البقاء أو بما يعرف اقتصاديا بتلبية الحاجات الحيوية. من نعم الله على الإنسان أن زوده بوعاء يصب فيه و يرتب به معارفه و خبراته و هو العقل. مع تزايد سكان المعمورة تزايدت معهم الخبرات و التجارب و المعارف و بنفس الوتيرة تزايدت الاحتياجات.

1-1- المعرفة الإنسانية:

لما تداخلت معارف الإنسان و تشعبت عبر مراحل تطور الإنسانية، خلال حضاراتها المختلفة، و محاولة للتحكم في تلك المعرفة و تسخيرها لخدمة الإنسانية تعارف اصطلاحا على تقسيمها إلى فرعين رئيسيين: هما الفنون و العلوم و تفق على وضع ضوابط لتصنيف معرفة معينة. و نركز هنا على مفهوم العلم.

2-1- مفهوم العلم:

أن ارتقاء المعرفة إلى درجة العلم يكمن في كونها تعدت مجرد الإدراك الحسي للإنسان لما يدور حوله من أحداث و ظواهر دون ترتيب منطقي بين ذلك أو دون محاولة التفكير في الأسباب. فالمعرفة المنظمة تحاول ترتيب الظواهر و الحوادث و ربطها ببعضها البعض لتكون سلسلة متسقة منطقيا يعتمد عليها في إدراك و التوصل إلى الحقائق. هذه الحقائق تعرف بالقوانين أو بالفرضيات النظرية. من هذا المنطلق لترتيب المعرفة في خانة العلم و جب توفر الشروط التالية.

1-الموضوع:

و هو مادة الفكر أو المضمون الذي يدور حوله البحث. بشكل عام يمثل الظاهرة المدروسة سواء كانت طبيعية أو إنسانية.

2- المنهج:

و هو عبارة عن الإجراءات الذهنية و الآليات العقلية التي يتبعها الباحث للوصول إلى حقيقة الظاهرة قيد البحث. أي أنه الطريقة التي يصل بها العلم إلى القوانين التي تحكم ظاهرة معينة. و هو مقسم إلى أسلوب الاستنباط و الاستقراء فالأول عبارة عن عمليات ذهنية مجالها العقل دون اللجوء إلى الواقع. بهذا المسلك يبدأ الباحث بمقدمات تعرف عادة بالبيدهيات و الافتراضات ثم باستخدام الاستدلال المنطقي و التعليل العقلي يصل الباحث للاستنباط ما يمكن أن يترتب عن المقدمات الأولية من نتائج. أما أسلوب الاستقراء فهو يقوم أساسا على المشاهدة و الملاحظة و التجربة ، أي أن المنطلق هو المادة و ليس كما هو عليه الحال في الاستنباط أي العقل، فعن طريق هذه الأسس و التحليل المنظم لها يحاول الباحث الوصول إلى قوانين تحكم و تفسر الظاهرة موضع الدراسة.

3- القوانين:

وهي عبارة عن تراكمات الموضوع و المنهج معا تشكلت داخل حلقات المعضلة الكلية التي تواجه الإنسان كما سبق و أن أشرنا إليها و هي تمثل الروابط و العلاقات التي تقيد الظواهر ببعضها البعض بعلاقات شرطية. لذلك فالتوصل إلى معرفة القوانين لا تكمن فقط في التعرف على العوامل المحددة لظاهرة ما و إنما في استخدامها لمحاولة التنبؤ و توقع مسار الظاهرة مستقبلياً بدرجة أدق و أقرب إلى الحقيقة و هذا هو الغرض من العلم.

2- المعرفة الاقتصادية:

كما علمنا سابقاً اكتسب الإنسان معارف متعددة خلال تطوره الحضاري فعن طريق المحاولة و الخطأ استطاع ترتيب معارفه بشكل متناسق لا يلبث أن يعدل فيها كلما تقدم بتالعلم، فعندما يتدبر الإنسان هذا العالم تجول بخاطره تساؤلات عديدة منها:

أ- على المستوى الفردي: ما الذي يجعل عمرو أغنى من زيد؟ ما الذي يجعل الهواء متاحاً بدون مقابل بينما الطيبات الأخرى لها ثمن؟ ما الذي يجعل الخبز أقل ثمناً من السيارة؟

ب- على المستوى الجماعي (الوطني):

من الذي ينظم عمل هذه الأعداد الهائلة من البشر في نشاطاتهم المختلفة - مصانع، مزارع، تجارة، نقل، خدمات و غيرها - ما هي القوانين التي تحكم سلوكاً تهم و الدوافع التي تدفعهم باستمرار؟

ج- على المستوى الدولي: في هذا المستوى يبلغ التعقيد ذروته ما الذي ينظم العلاقات التجارية الدولية

و ما هي الضوابط التي تحكمها؟

كيف تتم تسوية المبادلات التجارية بين الدول؟

هل تستطيع دولة ما العيش في عزلة عن بقية الدول؟

3- ماهية علم الاقتصاد

نظرا لكون علم الاقتصاد علما متشعبا و متطورا فينفس الوقت، إنه من الصعوبة بمكان أن يضبط تعريفا جامعا مانعا له. لذا سنقتصر على بعض التعريفات و نأخذ أشملها.

- 1- لقد قدم آدم سميث أو تعريف بالمفهوم الاقتصادي في عنوان أشهر مؤلفاته المعروف بـ "دراسة في كنه و أسباب ثروة الأمم" "An Enquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations"
- 2- الاقتصاد هو دراسة الأنشطة التي تنطوي على تبادل المعاملات بين الأفراد.
- 3- الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة نشاط الإنسان في سعيه المستمر لإشباع حاجاته المتعددة و المتزايدة باستخدام موارده المتاحة والمحدودة.

4- المشكلة الاقتصادية:

1-4 : أركان المشكلة الاقتصادية :

من التعريف الأخير لعلم الاقتصاد يمكننا استنتاج الأركان الرئيسية للمشكلة الاقتصادية فالركن الأول الندرة Scarcity هي التي تعلق وجود المشكلة من أصلها أما الركن الثاني و هو الاختيار Choice فهو الذي يعطيها طابعا متميزا عن بقية المشاكل التي يواجهها الإنسان و يصغها في توجيه نشاطات.

1- الندرة: السبب في ظهور المشكلة الاقتصادية هو أساسا الندرة. فالإنسان عندما يعاني الحاجة و يفقد في نفس الوقت وسيلة إشباعها يستنتج مباشرة أن سبب مشكلته هو ندرة تلك الطيبات، فلما يتمعن في التفكير يدرك أن الطيبات التي يبحث عنها هي نتيجة توافر عوامل محددة تعرف بعوامل الإنتاج التي سننظر إليها لاحقا إن شاء الله إذن فالندرة تكمن في هذه العوامل أساسا سواء ماكان مسخرا من عند الله كالثروات الطبيعية أو عمل الإنسان إلى غير ذلك...

2- الاختيار: علمنا أن الندرة هي سبب نشأة المشكلة الاقتصادية التي يحياها الإنسان و الاختيار هو الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية متميزة و ذلك من خلال قيامه بموازات منفعية بين بدائل مختلفة و ممكنة و ذلك قصد التوصل إلى أفضل بديل ممكن لإشباع تلك الحاجات.

2-4 عناصر المشكلة الاقتصادية :

يمكن القول، بعد معرفة أركان المشكلة الاقتصادية، بأن لها العناصر الأساسية التالية:

1- ماذا ننتج: أي التعرف على رغبات المجتمع و تحديدها تحديدا نوعيا من السلع و الخدمات المراد إنتاجها، و كميا أي كمية كل نوع منها. فأهمية هذا العنصر تبرز حين نعلم أن المجتمع لا يستطيع تلبية رغبات كل أفراد ذلك و جب القيام بموازنة منفعية لاختيار أهم الرغبات الممكنة إنتاجها و تسمى هذه العملية بترتيب سلم التفضيل الجماعي.

2- كيف ننتج: فهذا العنصر يمثل ترجمة رغبات و تفضيلات الأفراد إلى سلع و خدمات بحيث تحتوى هذه العملية على حصر و تعبئة الموارد المتاحة و تخصيصها أي تنظيم عملية الإنتاج في كل قطاع.

3- لمن ننتج: نجد أن المجتمع يتوصل بطريقة ما إلى تحديد رغباته، نوعيا و كميا و يقوم بإنتاج السلع و الخدمات المحددة و يتعين عليه التوصل إلى طريقة تضمن توزيعها على مختلف أفراد المجتمع.

4- ضمان الاستثمار: تظهر أهمية هذا العنصر على المدى البعيد حيث تتميز الظاهرة السكانية بالتزايد المستمر مما يفترض التخطيط في استغلال الموارد المتاحة من جهة البحث عن موارد جديدة من جهة أخرى نظرا لاستمرار عملية تلبية الحاجات.

5 – الإنتاج

تطور مفهوم الإنتاج مع تطور الفكر الاقتصادي منذ القديم من مجرد "خلق" السلع المادية الملموسة إلى أن تم ضبطه كمصطلح اقتصادي يعني خلق المنافع أيا كان نوعها أو مصدرها فالمنافع هي تلك الخصائص الكامنة في السلع و الخدمات و التي تمنح الإنسان الشعور بالرضا.

1-5: عوامل الإنتاج

إن إنتاج السلع و الخدمات لا يتأتى من العدم بل يتطلب تضافر عوامل معينة حتى يكون بشكله النهائي الذي بواسطته يستطيع أن يحقق منفعة معينة فهذه التوليفة من العوامل تعرف بعملية الإنتاج فالفكر الاقتصادي المعاصر حصر هذه العوامل في أربعة هي:

1- الأرض: و يأخذ بمفهومه الواسع و ليس فقط سطح التربة.

2- العمل: فهو ذلك المجهود الذي يبذله الإنسان عن وعي في سبيل إنتاج سلعة أو خدمة ما . و المقصود به هنا هو الجهد المادي الجسماني.

3- رأس المال: يمكن اعتبار المال بأنه مال نتج عن عملية إنتاج سابقة و يتم استخدامه في عملية إنتاج لاحقة فهو يأخذ عدة أشكال منها عقارات أو مواد أولية أو مواد نصف مصنعة أو حتى سلع كمخزون وكذلك في الصورة النقدية.

4- التنظيم: هي تلك القوى الفعالة في العملية الإنتاجية. و تديرها و تشرف عليها، فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في المجتمع فالمنظم هو الذي يحدد نسب مزج بقية عوامل الإنتاج.

2-5- منحنى إمكانيات الإنتاج :

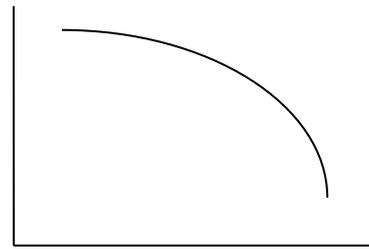
تتميز الموارد الإنتاجية بأن لها إستخدامات بديلة متعددة فالأرض مثلا يمكن استعمالها للزراعة أو لبناء المشاريع الصناعية أو السكن و في كل منها طرق متعددة و هكذا يمكننا تصور العديد من البدائل المتزاحمة لكل عنصر إنتاجي و تعرف هذه العملية بمشكلة تخصيص الموارد باعتبارها ناذرة و محدودة. من هنا يحاول المجتمع الوصول إلى أفضل تخصيص قصد الحصول على أكبر قدر من الإنتاج. إنه لا يمكننا توقع عدد غير محدود من الاختيارات التي يقوم بها المجتمع عند تخصيصه لموارده المتاحة و النادرة لإنتاج ما يحتاجه من طبيبات فإذا اختار تخصيص موارد ه لإنتاج طبية ما فإنه بالضرورة سيكون على حساب طبيبه أخرى. فالاختيار مقرون دوما بالتضحية، فالتضحية هنا تعرف بتكلفة الفرصة. إن محدودية الموارد تعكس محدودية تخصيصها لإنتاج سلع و خدمات و لتقريب المفهوم نفترض بأن المجتمع يواجه مشكلة الاختيار في تخصيص موارده في إنتاج سلعتين (أ و ب) فيمكننا أن نستخرج التركيبات الممكنة لهذه العملية افتراضا في الجدول التالي:

الإمكانية	السلعة أ	السلعة ب
1	0	14
2	3	10
3	5	8
4	7	6
5	9	4
6	11	2
7	13	0

الإنتاج يساعدنا على الأساسية في الاقتصاد

إن منحنى إمكانيات استيعاب الكثير من المفاهيم

(عناصر المشكلة الاقتصادية) فالنقطة التي يوجد عليها المجتمع على المنحنى تمثل نوعية اختياره فكما اقترب إلى أحد المحورين كلما دل ذلك على تفضيله للسلعة التي توجد على المحور (ماذا ننتج؟) أما إذا كان المجتمع يوجد تحت خط المنحنى يدل ذلك على أنه لا يستغل موارده المتاحة استغلال أمثل (كيف ننتج) و لو كانت السلعتين أ و ب ضرورية و كمالية لأتضح لنا توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع و بالمقابل عدالة توزيع الدخل الوطني. (لمن ننتج) و في فترة من الفترات إذا انتقل المنحنى إلى أعلى نستنتج أنه حدث تطور في استغلال الموارد المتاحة.



النظرية الاقتصادية
الفصل الأول: التحليل الاقتصادي الجزئي
Micro-Economics

- 1 - نظرية القيمة
- 2 - نظرية الطلب
- 3 - نظرية العرض
- 4 - نظرية توازن السوق

1 - نظرية القيمة Theory of value :

هناك عدة أطروحات لمفهوم القيمة و كلها تعتمد على أسس فلسفية لهذا المفهوم الذي لا يزال محل جدل باعتباره مفهوم نسبي مرتبط بالأساس بالمدرسة الفكرية التي ينتمي إليها الباحث. و من ناحية النظرية الاقتصادية يمكن تجاوز هذا الإشكال باعتماد مفهوم القيمة التبادلية للأشياء.

مما سبق تكون قيمة الشيء عبارة عن عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها من شيء ما (سلعة أو خدمة) عند استبدالها بوحدة من وحدات الشيء الأصلي. فإذا اعتبرنا النقود كوسيط للتبادل بين مختلف الأشياء نقول أن قيمة شيء ما هي عبارة عن ثمنه.

لقد تساءل الإنسان منذ القديم عن السبب الذي يجعل لكل شيء ثمنًا معينًا و عن سبب الاختلاف في أثمان الأشياء و حتى في نفس الأشياء في أزمنة مختلفة. فبالتمعن نكتشف أن هناك أسباب موضوعية تقف وراء هذه الظاهرة (تكوين الأثمان و اختلافها).

فنظرية القيمة أو نظرية تحديد الأثمان هي ذلك الجزء من علم الاقتصاد الذي يحاول التعرف على تلك العوامل و الأسباب الموضوعية التي تحدد أثمان السلع و الخدمات المختلفة و الآليات (الميكانيزمات) التي تحكمها. في سبيل التوصل إلى هذه العوامل ينتقل النقاش بنا من القيمة في حد ذاتها إلى محدداتها أي إلى عاملي العرض و الطلب على سلعة أو خدمة ما بحيث نبسط تفسيرها فيمايلي:

عند تحديد قيمة سلعة أو خدمة ما نجد طائفتين من الأفراد تحكم ذلك، و بدوافع مختلفة، المستهلكين من جهة و المنتجين من جهة أخرى. أي المشتريين و البائعين.

المستهلك لن يقدم على سلعة أو خدمة ما إلا إذا كانت نافعة بالنسبة لوجهة نظره كقيلة بإشباع حاجته و بافتراض أن هذا المستهلك رشيد لن يدفع ثمنًا على إلا إذا توقع الحصول على منفعة أعلى و العكس صحيح. من هنا نستنتج أن المنفعة هي إحدى العوامل الموضوعية التي تحدد الثمن على الأقل من وجهة نظر المستهلك. فهذه الفكرة أي المنفعة تتبلور في السوق على شكل سلوك معين يتمثل في الطلب. من ناحية أخرى نعلم أن الإنتاج لا يتأتى من العدم بل لا بد من مساهمة كل عوامل الإنتاج للحصول على سلعة أو خدمة ما و طالما أن هذه العوامل لها تكاليف فبافتراض دائما أن المنتج رشيد فإنه لن يقدم السلع أو الخدمات بأقل من تكاليف عوامل الإنتاج الداخلة في تركيبها. فكلما ارتفعت التكاليف كلما ارتفع الثمن من هنا نستنتج أن التكلفة هي كذلك إحدى العوامل المحددة للثمن. فمن خلال تفاعل عمليتي العرض و الطلب يتحدد الثمن على مستوى السوق في الحالات الطبيعية.

2 - نظرية الطلب Demand theory :

أ- مقدمة: المستهلك هو وحدة الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع وقد تشكل هذه الوحدة فردا أو أسرة طالما هناك دخلا معيناً مخصصاً للإنفاق. و يفترض في المستهلك الرشيد بحيث أنه يحاول دائماً الحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجاته من وراء أي سلوك يقوم به.

و الطلب هو الرغبة المدعومة بالقدرة الشرائية لذا فالكمية من السلع والخدمات التي يطلبها المستهلك هي تلك الكمية التي يكون راعيا فيها و قادرا على شرائها في نفس الوقت. إذن فالكمية المطلوبة ليست تلك التي قام المستهلك بشرائها فعلا و لكن هي تلك التي يرغب في شرائها و قادرا على ذلك.

فنظرية الطلب تحاول التعرف على العوامل المحددة لطلب المستهلك على سلعة أو خدمة. بالرجوع إلى المعرفة الاقتصادية و من بين التساؤلات المطروحة. ما الذي يجعل الكمية التي يطلبها عمرو تختلف عن تلك التي يطلبها زيد و ما الذي يجعل زيد يغير الكمية التي يطلبها من سلعة ما من زمن إلى آخر..... الخ..... محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات ينتقل بنا النقاش إلى محددات الطلب.

ب - محددات الطلب:

من التساؤلات المطروحة أعلاه نحاول إيجاد الأسس التي يعتمدها المستهلك في اتخاذ قراراته الاستهلاكية أي تحديد الكميات المطلوبة.

1- دخل المستهلك: باعتبار أن المستهلك رشيد فإن إنفاقه سيكون وفق - ميزانية - يحدد فيها ترتيب السلع والخدمات وفقا لدخله بنسب معينة. فلو افترضنا أنه خصص 10 % من دخله المقدر ب 100 وحدة لاستهلاك الفاكهة يكون المبلغ المخصص للفاكهة يساوي 10 وحدات نقدية. إذا ارتفع دخله إلى 110 وحدة نقدية مثلا. فإن المبلغ المخصص للفاكهة يتحول إلى 11 وحدة نقدية فإمكانية الإشباع قد ارتفعت. و معها يرتفع الطلب على السلعة قيد الدراسة. فنقول أن الدخل مرتبط بعلاقة طردية مع الكمية المطلوبة.

2- سعر السلعة محل الطلب:

اعتمادا على فرضية رشيد المستهلك فإن قراره في تحديد الكمية سوف يستند بالأساس على السعر التاريخي للسلعة أملا أن يتجه هذا الأخير نحو الانخفاض. و بذلك تكون العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما و سعرها.

3- سعر السلعة البديلة :

و السلعة البديلة هي تلك السلعة التي تحقق نفس المنفعة التي تحققها السلعة الأصلية من الناحية الاستهلاكية إلى حد كبير. و بذلك فالمستهلك يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على سعر السلعة البديلة بحيث أية فرصة لزيادة المنفعة عن طريقها يستغلها. بمعنى إذا انخفض سعر السلعة البديلة فالمستهلك سوف يحول جزءا من المبلغ المخصص للسلعة الأصلية إلى السلعة البديلة من أجل الحصول على منفعة أعظم. و بذلك تكون العلاقة بين سعر السلعة البديلة و الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية علاقة طردية.

3- سعر السلعة المكملة

و هي التي لا يمكن استهلاك السلعة الأصلية إلا بواسطتها. فمن باب رشيد المستهلك أن يربط علاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية و بين سعر السلعة المكملة بحيث أنه يعلم بأن ما ينطبق على السلعة الأصلية من حيث السعر من زيادة أو نقصان صحيح على السلعة المكملة لذا فإن الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية تتغير بتغير أسعار السلع المكملة فيتحقق المستهلك بأن هذه العلاقة هي علاقة طردية.

4- الذوق:

و المقصود بالذوق في هذا المقام تلك الخلفية الثقافية و الاجتماعية التي تسيطر على كيان المستهلك و بالتالي في قراراتها الاستهلاكية خاصة تلك التي تتعلق بالكميات المطلوبة من سلعة أو خدمة ما زيادة أو نقصاناً.

فالمطلوب هو أن يكون المستهلك واعياً باختياراته النوعية التي لها علاقة مباشرة بالمستوى الثقافي و الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها. و بذلك فعادة ما تكون السلع و الخدمات تستهدف فئات اجتماعية معينة و مستويات ثقافية معينة بحيث تعتمد دراسات التسويق عادة على تفاعل هذه الفئات مع الإثارات الاستهلاكية المختلفة.

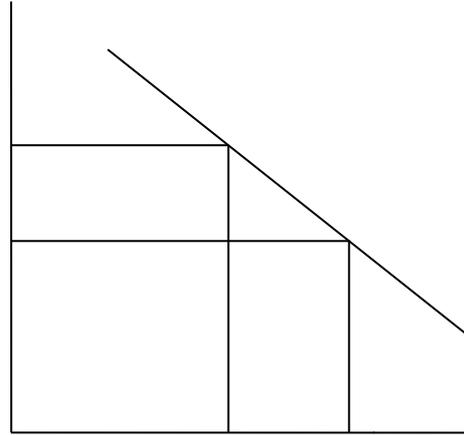
من هنا يمكن صياغة آلية تساعد المستهلك على تحديد الكميات المطلوبة من سلعة أو خدمة ما عند كل مستوى من مستويات الأسعار على شكل دالة يكون المتغير الأساسي فيها هو السعر و التابع هي الكميات في أبسط صورها

$$\text{ت(س)} = \text{اس} + \text{ب}$$

يمكن تحديد الثوابت ا و ب عن طريق جدول الطلب التاريخي و الذي يمثل تاريخياً .

الكمية	2	4	6	8	10
السعر	10	8	6	4	2

يمكننا من خلال الجدول السابق رسم مخطط بياني يسمح لنا بتتبع علاقة الكمية المطلوبة من سلعة ما بسعرها بيانياً. كالتالي:



1- نظرية العرض:

1- مقدمة: الكمية المعروضة من السلع و الخدمات هي تلك الكمية التي يكون البائع مستعد لبيعها عند مستوى معين من الأسعار و في فترة زمنية محددة. من هنا يجب التمييز بين الكمية المنتجة من جهة و الكمية المعروضة من جهة أخرى. و حتى التمييز بينها وبين الكمية المباعة فعلاً. فاختلاف الكمية المنتجة و الكمية المعروضة راجع إلى عدة عوامل لعل أهمها التلف و الاستهلاك الذاتي و التخزين. كذلك إن اختلاف الكمية المعروضة عن الكمية المباعة راجع أيضاً إلى عوامل أهمها مستوى الطلب أي أن المنتج أو البائع حينما يعرض السلعة فهذا التقدير هو احتمالي أي انه توقع أن يبيع الكمية المعروضة و لكن الكمية المباعة فهي محققة فعلاً.

من هنا لا بد أن نميز بين المنتج و العارض و انه ليس بالضرورة أن يكون المنتج عارضا لان دوافع نشاطهما مختلفة. فدوافع و محددات الإنتاج ليست هي دوافع و محددات العرض. فالعرض من موضوعنا هذا التعرف على دوافع و محددات العرض. إن البائع الذي يمثل وحدة اتخاذ القرار فيما يتعلق بعرض السلع و الخدمات، يفترض فيه الرشد الاقتصادي أي أن الدافع المحوري هو تحقيق أقصى ربح ممكن. و باعتباره راشدا سوف يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل لتحديد الكمية المتوقع بيعها. (الكمية المعروضة).

2- محددات العرض:

تحاول نظرية العرض التعرف على العوامل المحددة لعرض السلع و الخدمات. أيا لإجابة على التساؤلات التي قد تطرح منها: ما الذي يجعل الكمية التي يعرضها زيد تختلف عن تلك التي يعرضها عمر من نفس السلعة؟

1- ثمن السلعة :

من المتوقع أنه توجد علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما و ثمنها. فكلما ارتفع سعر السلعة كلما تصير أكثر ربحية من وجهة نظر البائع فيرغب في عرض كمية أكبر منها و العكس صحيح. هذا مع افتراض بقية العوامل الأخرى ثابتة.

2 أسعار السلع الأخرى :

كذلك من المتوقع وجود علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من سلعة ما و أسعار السلع الأخرى فكلما انخفضت أسعار السلع الأخرى كلما بدت السلعة الأصلية أكثر جاذبية من وجهة نظر البائع فيزيد العرض منها و العكس صحيح.

3- تكلفة الإنتاج (أسعار تكاليف عوامل الإنتاج) :

توجد علاقة عكسية بين الكمية المعروضة ومن سلعة ما و أسعار عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها فمن جهة المنتجين هذه الأسعار هي التي تحدد في نهاية المطاف تكلفة الإنتاج و بالتالي إمكانية عرضها في السوق. فكلما ارتفعت تكاليف الإنتاج كلما قل عرض تلك السلعة و العكس صحيح.

4- المستوى الفني:

من المتوقع منطقياً انه كلما ارتقى المستوى الفني المطبق في الإنتاج كلما قلت تكلفة الإنتاج النهائية. فهذه المعارف التكنولوجية و التسييرية المطبقة في عملية الإنتاج لها علاقة طردية مع الكمية المعروضة بشكل غير مباشر.

5- هدف المشروع :

إن الهدف من عرض السلع و الخدمات هو تحقيق الربح من بيعها مبدئياً ، فالمقصود بهدف المشروع هو الإستراتيجية المطبقة في عملية العرض فإذا كانت بدافع تحقيق أقصى ربح ممكن في أقل فترة زمنية ممكنة فهذا يتحدد بالعوامل السابقة الذكر ، أما إذا كانت الإستراتيجية هي بيع أكبر كمية ممكنة ففي هذه الحالة تختلف عن الأولى فالربح مرتبط مباشرة في عدد الصفقات و سرعة دورانها ضمن مجال معين من السعر.

3-قانون العرض :

مما سبق و بتطبيق الفرضية القائلة "بوجود علاقة سببية بين الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما و بين سعرها باعتبار أن العوامل الأخرى تشكل ظروف العرض" في دنيا الواقع و في ظل عدم وجود دليل معارض لهذه الفرضية نقول أنها أصبحت تشكل قانوناً أساسياً من قوانين علم الاقتصاد الذي يعرف بقانون العرض و يمكننا صياغة هذا القانون بشكل رياضي يسمح لنا بتقريب الفكرة و التحكم فيها بحيث تكون الكمية المعروضة تابع (س) لسعرها د(س) على الشكل التالي : $س = د(س) + ب$

سعر السلعة ا	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الكمية المعروضة أ	12	14	16	18	20	22	24	26	28	30

4- منحني العرض :

بافتراض الجدول التالي و المعروف بجدول العرض نحالو تمثّل هذا القانون بيانياً لتقريب الصورة و توضيحها.

4- نظرية توازن السوق:

1- مقدمة: إن فكرة التوازن هي بالأساس فكرة فيزيائية رياضية بحثه، و لقد استعارها علم الاقتصاد و صارت من أكثر الأفكار شيوعاً في مجالات التحليل الاقتصادي فمن فكرة تأثير القوى الخارجية على جسم ما و محصلتها تبني علماء الاقتصاد هذا المنهج محاولة لإيجاد وضع التوازن المؤثر على السوق من قوتي العرض و الطلب. فالتوازن هو الوضع الاستقرارى و الأمثل لكل الأجسام، فنظرية توازن السوق تبحث عن الوضع الأمثل للعرض و الطلب. هذه الفكرة بالإضافة إلى فكرة التعظيم هما محور الدراسات الاقتصادية الحديثة. فمعظمها يدور حول الأوضاع الاستقرارية لمختلف المتغيرات الاقتصادية محاولة للتحكم فيها و تحليل مسارها و سلوكها فمن أشهر هذا التطبيقات هي فكرة توازن الشوق. و لإدراك هذه الآلية نقوم بتبسيط التحليل لهذه الظاهرة على النحو التالي:-

2- تحليل آلية السوق: الغاية من تحليل هذه الآلية هي معرفة الطريقة التي يتحدد بها سعر السلعة أو الخدمة في سوق ما. بافتراض أنها سوق حرة (وجود تنافس) و قبل ذلك ننتقل من الفرضيات الأساسية التالية:

- 1- إن السلعة محل الدراسة وحداتها متجانسة و قابلة للتجزئة.**
- 2- إن هذه السوق تامة أي أن كل بائع على علم بما يقوم به بقية البائعين و كذلك الحال بالنسبة للمشتريين.**
- 3- هناك تنافس بين البائعين من جهة و بين المشتريين من جهة أخرى بدون أي قيد.**
- 4- هذه السوق مستقلة عن بقية الأسواق بحيث لا تتأثر بما قد يحدث في الأسواق الأخرى في فترة زمنية محددة.**

في ظل هذه الفرضيات نقوم بتمثيل منحني بياني يجمع منحني العرض و منحني الطلب معاً. فكما علمنا أن منحني الطلب يمثل الكميات التي يكون المستهلك مستعد لشراؤها عند كل مستوى من مستويات الأسعار. كذلك الأمر بالنسبة لمنحني العرض الذي يمثل الكميات التي يكون البائع مستعد للتنازل عنها عند كل مستوى من مستويات الأسعار. فنظراً لطبيعة دوافع كل من البائعين و المشتريين سوف تتعارض رغباتهم و فرارات كل منها تعاكس الأخرى. فالبايعون يطمحون إلى بيع كل ما يعرضونه من سلع بأعلى سعر ممكن و سوف يتنافسون من أجل ذلك. و بالمقابل تجد أن المستهلكون يتنافسون في تحقيق رغباتهم بأقل سعر ممكن (محدودية الكمية المعروضة)، ففي ظل هذا الوضع ما هي الطريقة التي بواسطتها تتفق رغبات الطرفين. تتعكس هذه العملية فيما يعرف بالتفاوض أو المساومة. فإذا تمت العملية بنجاح (و هو الأمر المحقق غالباً و لو بتنازلات من الطرفين) يصل السوق إلى وضعية التوازن.

نفترض إن المفاوضة أدت إلى تحديد السعر عند المستوى س1 و كم هو واضح سعر منخفض - حسب نقطة التوازن - الكمية المطلوبة هي ك1 و الكمية المعروضة هي ك2 فعند هذا الحد فإن الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة. و الفرق بينهما يعرف بفائض الطلب. الدلالة العملية له تعني أن البائعين لا يرغبون في بيع الكمية التي يتمناها و يريدونها المشترون عند هذا المستوى من الأسعار - فالمستهلكون لا يستطيعون كلهم الحصول على حاجياتهم من السلعة تحت الدراسة - فهذه الآلية تؤدي إلى إعادة توازن السوق. بسبب أن المستهلكون سيتنافسون على الشراء مما يؤدي بالبائعين إلى زيادة الكمية المعروضة نتيجة ارتفاع السعر - تنافس المستهلكين - حتى يصل السعر إلى المستوى س2 فيظهر فائض في العرض يتنافس البائعون في التخلص منه لأن الكمية المطلوبة عند هذا السعر أقل من الكمية المعروضة. وتستمر هذه الآلية تلقائياً في ظل الشروط السابقة الذكر إنسان يستقر السعر عند مستوى توازني أي تتلاقى رغبات البائعين مع رغبات المشتريين و يقال حينئذ أن السوق قد وصل إلى وضع التوازن.

الفصل الثالث :

نظرية الاقتصاد الكلي Macro-Economics

1-3 - مقدمة:

يهتم هذا الجزء من علم الاقتصاد أساسا بالعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية - المجموعة - و أهم هذه المفردات هي: الدخل الوطني و الإنفاق الكلي و الاستهلاك الكلي و الادخار الكلي و الاستثمار الكلي و كذلك التوظيف الكلي و كمية النقود المتداولة و التجارة الدولية و ميزان المدفوعات و التنمية الاقتصادية و السكان بشكل عام. و الهدف من دراسة هذه النظرية هو محاولة تفسير العوامل التي تحدد قيم كل هذه المتغيرات و أسباب التغير فيها من فترة زمنية إلى أخرى. كذلك التعرف على دور الدولة في النشاط الاقتصادي العام. كل ذلك من أجل محاولة التنبؤ بمسار هذه المتغيرات و التدخل في تصحيح مسارها حسب السياسة الاقتصادية المسطرة. غير أننا (لعدة اعتبارات موضوعية) سوف نقتصر على دراسة البعض من المفردات سالفة الذكر كالدخل الوطني وموضوع النقود و التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية.

2-3- الدخل الوطني:

إن المتأمل في مصادر الدخل الفردي يستطيع أن يحصرها فيما يلي:- أجر كمقابل لعمل يؤديه أو فائدة ناتجة من مال يقرضه أو ريع مقابل ارض يؤجرها أو ربح ناجم عن تجارة يديرها أو أسهم يمتلكها وهناك نوع آخر من الدخول كالإعانات الحكومية التي تخصصها الدولة لفئات معينة من المجتمع و كذلك منح التقاعد التي تعتبر من الناحية الاقتصادية عبارة عن عائد مدخر ناجم عن نشاط اقتصادي في فترة زمنية ماضية أو قد يكون عن طريق ارث أو هبة. لكن القاعدة بالنسبة لتعريف الدخل الوطني هي - كل دخل لا بد أن يقابله إنتاج - إذن كما سبق و أشرنا في المقدمة لا يمكننا تعريف الدخل الوطني على أساس انه تجميع بسيط لكل هذه المداخل ، بناء على القاعدة السالفة الذكر. لذلك يقتضي الأمر، التطرق إلى الناتج الوطني. أي التعبير النوعي و الكمي للدخل الوطني. كما أشرنا في موضوع الإنتاج، أي ما هي كمية المنتجات و أنواعها التي يتم إنتاجها على مستوى المجتمع. فإن الدخل الوطني له صلة مباشرة بموضوع المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل و بالوسائل المتبعة لمواجهة هذه المشكلة و بالسياسة الاقتصادية للدولة.

لو حاولنا حصر الأسباب الرئيسية التي تجعل لهذا الموضوع أهمية بالغة يمكننا تلخيصها فيما يلي:

1- يعتبر الدخل الوطني أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمعاينة تطور النشاط الإنتاجي على المستوى الوطني. فتغير الدخل الوطني من سنة إلى أخرى يعكس مدى نمو أو ركود الاقتصاد الوطني في تلك الفترة. من هذا الباب يعتبر أحد المعايير لتقييم التنمية الاقتصادية في بلد ما.

فإذا افترضنا أنه في السنة الماضية كان الدخل الوطني يساوي س1 مليار دينار و في هذه السنة بلغ س2 مليار دينار فإن الاحتمالات الممكنة هي :

1- إذا كانت س1 أكبر من س2 نقول إنه هناك انخفاض في الدخل الوطني بمقدار

(س1 - س2)

أو بنسبة (س1-س2)/100.

2- إذا كانت س1 أقل من س2 نقول إنه هناك نمو في الدخل الوطني بمقدار (س2 - س1) أو نمو بنسبة

(س2-س1)/100.

3- إذا كانت س1 تساوي س2 نقول إنه هناك استقرار في نمو الدخل الوطني.

2- يعتبر مستوى الدخل الوطني الحقيقي و شكل توزيعه بين أفراد المجتمع أحد المقاييس المستعملة في تقدير مستوى الرفاهية الاقتصادية لمجتمع ما. بحيث من الناحية النظرية (بافتراض عدالة التوزيع) لو ارتفع الدخل الوطني الحقيقي بمعدل أكبر من معدل نسبة تزايد السكان خلال فترة زمنية معينة لارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني و بالتالي تزايد رفاهيته الاقتصادية - المادية - هذا يعني انه أصبح يستطيع ، في المتوسط، الحصول على كميات انبر من السلع و الخدمات و بالتالي ارتفعت قدرته على إشباع حاجاته أكبر من ذي قبل. بحيث أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني

$$م ن ف = (\text{الدخل الوطني}) / (\text{عدد السكان})$$

فحينما يكون نمو الدخل الوطني أكبر من نمو عدد السكان، نقول أنه بشكل عام زاد نصيب الفرد من الدخل الوطني و بالتالي زادت قدرته الشرائية التي يعبر عنها بالرفاهية. إن هذا المؤشر يمكن أن لا يعبر عن الواقع الاجتماعي بحيث لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أهمها العدالة الاجتماعية من ناحية مدى تمركز الثروة عند فئة ما. كذلك نسبة البطالة .

3-2-1- الدخل الوطني و الناتج الوطني

بتسليم أن الدخل الوطني هو التعبير النقدي للناتج الوطني فيجدر الأمر بنا إعادة صياغة تعريف العملية الإنتاجية. إذن نقول إن العملية الإنتاجية تقتضي تضافر عوامل الإنتاج التي تعرضنا لها سابقا و ذلك عن طريق تحويل الموارد من حالة تكون فيها غير صالحة لإشباع الحاجات إلى حالة تصبح قادرة على إشباع تلك الحاجات. فالنشاط الاقتصادي الوطني يمكننا تمثيله كتجميع لمجمل الأنشطة الاقتصادية على مستوى الوحدات المنتجة للسلع و الخدمات في المجتمع أي عبارة عن مجموع العمليات الإنتاجية التي يقوم بها المجتمع في فترة زمنية معينة. فهما اختلف نوع المنتج فان جوهر العملية الإنتاجية هو نفسه إذ يقتضي تضافر عوامل الإنتاج بنسب معينة لتحقيق التدفق المستمر للإنتاج من السلع و الخدمات . فالصياغة الجديدة للإنتاج تعني استخراج- خلق - المنافع الكامنة في الموارد المتاحة و ليس خلق للموارد في حد ذاتها فالمنفعة قد تكون شكلية أو زمنية أو مكانية أو نوعية. و لتقريب هذه المفاهيم نفترض مادة الحديد فان استخراجها كمادة أولية من باطن الأرض يعتبر تحقيق منفعة و تحويله من مادة خام إلى معدن الحديد يعتبر تحقيق منفعة و تحويله إلى آلة يعتبر تحقيقا لمنفعة كذلك - شكلية - و نقل تلك الآلة من المصنع إلى محل البيع يعتبر تحقيقا لمنفعة أخرى - مكانية- و تخزين تلك الآلة للبيع المستقبلي هو تحقيق لمنفعة مستقبلية - زمنية- كما يقوم المجتمع أيضا بأنشطة اقتصادية أخرى لا تظهر على شكل سلع و خدمات قابلة للتبادل الفردي بل عبارة عن أنشطة ذات منفعة اجتماعية يقوم بها بعض أفراد المجتمع كالخدمات الثقافية و الاجتماعية و العلمية و الدينية.

3-3- نظرية النقود:

3-3-1- مقدمة:

كما سبق و اشرنا في موضوع القيمة ظهرت النقود مع بداية المبادلات التي بات على شكل المقايضة و هي عبارة عن مبادلة السلع بعضها ببعض مباشرة. فالمتمخصص في الصيد في المجتمعات البدائية - محدودة النشاط الاقتصادي- يمكنه أن يستبدل ما هو فائض عليه من لحم أو جلود أو فراء بما هو في حاجة إليه من قمح أو مواد زراعية أخرى مع المشتغل في الزراعة مثلا. فلكون السلع عند هذه المجتمعات محدودة كانت هذه الطريقة - المقايضة - تفي بالغاية. لكن مع تزايد السلع و الخدمات و تعدد الأنشطة الاقتصادية لاقت هذه الممارسة صعوبات في تنظيم عملية التبادل نلخصها فيما يلي:

1-صعوبة تحقيق التوافق المتبادل:

في مرحلة متطورة أصبح من يريد مبادلة سلعته بأخرى في حاجة إليها يجد صعوبة في الاهتمام إلى من يبادلها، نظرا لعدم توافق الرغبات من جهة و تعدد السلع من جهة أخرى.

2- صعوبة ضبط مقياس النسب: المقايضة تطلب تحديد نسبة كل سلعة إلى بقية السلع فكلما كبر عدد السلع كلما تعقدت عملية إيجاد النسب بينها بالإضافة لإدخال مفهوم الخدمات إلى ذلك لأصبح من المتعذر إيجاد نسب معينة لخدمات معينة.

3- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة: على أساس مفهوم النسب و القدر المحدد من الحاجة فان لا يمكن أحيانا تجزئة بعض السلع . فلو افترضنا مبادلة حصان بخروف مثلا و كانت النسبة هي أربعة خرفان لكل حصان و كان صاحب الحصان في حاجة إلى خروف واحد فقط فانه من المتعذر عليه استبدال ربع الحصان فقط.

4- صعوبة التخزين: إن وفرة الإنتاج تؤدي إلى زيادته عن الاستهلاك الآني فتنشأ الحاجة إلى الضرورة إلى تخزينه و الاحتفاظ به لوقت لاحق. هنا لا يمكن للمقايضة تلبية هذا الغرض فالسلع قد لا تتحمل التخزين و تتعرض للتلف فلا بد من بديل لضمان قيمتها مستقبلا.

3-3-2 - تعريف النقود: نتيجة للصعوبات السابقة الذكر ظهرت النقود كبديل عملي لتجاوزها. فابسط تعريف لها هو: "أي شيء يقبل قبولاً عاماً كوسيط للتبادل و مقياس للقيمة" فكلما أي شيء في هذا التعريف تدل على التطور التاريخي للنقود في حد ذاتها إذ استعملت الكثير من الأشياء على مر المراحل التاريخية للإنسان و ليس هناك تحديد لمفهومها بحيث يمكنه أن يشمل كلمة أي شيء. فصفة القبول تجعل من الشيء المختار يتمتع بخاصية تميزه عن بقية الأشياء و ليس بالضرورة أن تكون له قيمة ذاتية - كالذهب و الفضة - و لكي يكون هذا الشيء يقبل قبول عاماً لا بد إن يتمتع بتجانس وحداته و قابلاً للتجزئة و سهلاً للحمل و غير قابل للتلف بسهولة.

3-3-3 : وظائف النقود : تتلخص وظائف النقود فيما يلي :

1- وسيط للتبادل

كما سبق في تعريفها و نظرا لقصور عملية المقايضة لتجاوز عقبة توافق الرغبات عند تبادل السلع و الخدمات في الواقع العملي تصبح النقود تؤدي هذه الوظيفة بمرونة واضحة بحيث تكون نقطة العبور في عملية تبادل السلع و الخدمات فنقول أنها وسيط بين تلك السلع و الخدمات.

2- مقياس للقيمة: و هي الوسيلة التي بواسطتها تقييم الأشياء (السلع و الخدمات) بغض النظر عن أهميتها من شخص لآخر. حيث أن تلك الأهمية تنعكس في الطلب على السلعة أو الخدمة بينما يبقى السعر أو الثمن هو قيمة تلك السلعة أو الخدمة من الناحية الاقتصادية.

3-4- التجارة الدولية وميزان المدفوعات:

1-مقدمة:

تدخل كل دولة من دول العلم في معاملات تجارية متشابكة مع بقية دول العالم الأخرى في إطار ما يعرف بالاستيراد والتصدير. معنى ذلك أن كل دولة تعتمد في إشباع جزء كبير من حاجاتها على بقية الدول. وهذا ما يميز اقتصاديات العالم الحديث بحيث أصبحت فكرة الاكتفاء الذاتي قضية غير مطروحة بشكل كلي. هذه الظاهرة تجعلنا نطرح عدة تساؤلات منها لماذا التجارة الدولية؟ ما هي المنافع من ورائها؟ كيف يتم قيم السلع والخدمات؟ ما هي النتيجة النهائية لذلك وما معناها؟ هل يترك التعامل حراً أم يستحسن رقابة على هذا النشاط؟ لتقريب التصور الشامل للتجارة الدولية نحاول الإجابة على هذه التساؤلات بشكل مبسط.

2- ما هية التجارة الدولية:

إن مفهوم التجارة الدولية يعني دراسة حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة. فالمنطق الذي تقوم عليه التجارة الداخلية هو نفسه بالنسبة إلى التجارة الدولية كنتيجة لظاهرة التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل لإشباع الحاجات. إلا أنه توجد عوامل يستند عليها في التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية. أهمها:-

1- اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية من دولة لأخرى: كما هو معلوم أن النشاط الاقتصادي قائم بهدف إشباع الحاجات إلا أن هذه المشكلة تختلف من دولة لأخرى. فعملية تحديد الأسعار لها طابع داخلي ولا تستطيع دولة إجبار دولة أخرى على تحديد أسعار منتجاتها مهما بلغت قوتها إلا في إطار المناورات التجارية.

ب- قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال: الظاهرة التي تجلب اهتمام الباحثين في هذا المجال هي القدرة التي تتمتع بها عوامل الإنتاج في حركتها داخل الدولة الواحدة في إحداث التوازن. فعلى سبيل المثال إذا كان هناك اختلاف في أجور اليد العاملة بين منطقتين داخل الوطن فإن التوجه يكون نحو المنطقة ذات الأجر العالي مما يؤدي في نهاية الأمر إلى إعادة التوازن بين مستوى الأجور في المنطقتين - بفعل المنافسة وقوى العرض والطلب - فهذا الانتقال على سبيل المثال يكون مقيدا وصعب على المستوى الدولي فالعمل لا ينتقل بسهولة عبر الحدود السياسية بسبب اختلافات جوهرية كاللغة، والعادات والإجراءات الإدارية.

ج- اختلاف النظم النقدية: إن أفراد الوطن الواحد يتمتعون باستخدام عملة واحدة في عمليات التبادل فإنه لا يعقل أن توجد رقابة على انتقال النقود من منطقة إلى أخرى داخل الوطن الواحد بينما قد لا تلقى العملة المحلية قبول في التعامل مع الخارج نتيجة عدم اعتمادها كعملة قوية يمكن اعتمادها في المبادلات الخارجية. كالدينار الجزائري مثلا. فالتحويل النقدي للعملة المحلية ليس واردا في كل الاقتصاديات بل إن إيقاف التحويل هو الوارد في دولة من الدول.

د- اختلاف النظم السياسية: إن النظم القانونية والتشريعات الضريبية والاجتماعية تختلف من دولة لأخرى من هنا تفرض كل دولة نظاما خاص يحدد أساليب وأوجه التعامل مع الخارج يختلف حسب طبيعة سياسة كل دولة الأمر الذي قد يؤدي إلى نظام الحصص والرقابة على النقد والرسوم الجمركية إلى غيرها من قضايا لا تطرح على المستوى الداخلي.

3- سبب قيام التجارة الدولية: تتلخص أهم الأسباب التي تؤيد التجارة الدولية في شكل نظرية متكاملة التي تعرف بنظرية التكاليف النسبية التي طرحها دافيد ريكاردو بين الدول. فهذا الاختلاف هو الذي يجعل بعض الدول أكثر تفوقا من الأخرى في إنتاج سلع معينة أو تقديم خدمات معينة وقيام التبادل على هذا الأساس يؤدي إلى تحقيق المنفعة بالنسبة للجميع. و لتوضيح هذا طرح هذه النظرية ملخصة فيما يلي: حسب ريكاردو

انه إذا سادة حرية التجارة فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكاليف منخفضة نسبيا عن بقية الدول الأخرى و تستورد السلع التي تنتجها الدول الأخرى بتكلفة اقل منها نسبيا بدافع تحقيق اكبر منفعة بأقل تكلفة و على هذا الأساس تقوم التجارة الدولية. و تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:-

- 1-توافر المنافسة الكاملة داخليا وخارجيا.
- 2-الاستغلال الكامل للموارد المتاحة - توظيف عوامل الإنتاج.-.
- 3-قدرة عوامل الإنتاج على التحرك داخليا.
- 4- تشابه أذواق المستهلكين في مختلف الدول.

4- ميزان المدفوعات:

إن الغاية من التعرض لميزان المدفوعات الخارجية هو إبراز الأهمية التي يكتسبها هذا المؤشر في تحديد قيمة العملة المحلية في السوق الدولية ، لذلك فان تعريفه المبسط هو عبارة عن سجل بياني لمجموع المعاملات الاقتصادية لدولة ما بين المقيمين في تلك الدولة و بقية أفراد أو هيئات الدول الأخرى خلال فترة زمنية تعارف على أن تكون سنة. من هنا يعتبر نشاط الأفراد المقيمين في دولة ما من خلال عمليات التصدير و الاستيراد من و إلى بقية الدول من سلع و خدمات المنشأ الرئيسي للاستحقاقات المالية التي يجب تسويتها بين تلك الدولة و بقية الدول كما علمنا في موضوع النقود فان تسوية هذه الحقوق المالية تتم عن طريق النقود و المشكل المطروح هو كيف يتم تحديد قيمة عملة بالنسبة لباقي العملات و هو ما يعرف بسعر الصرف. و بنفس المنطق المطبق في مفهوم المقايضة يتم تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من العملة محل المبادلة التي يمكن استبداله بوحدة واحدة من العملة الخارجية. كقولنا إن دولارا واحدا يساوي ثلاثين دينارا مثلا. فيتم تحديد سعر الصرف في بما يعرف بسوق الصرف بحيث تمثل آلية معينة و ليست مكانا بعينه. عن طريق البنوك. أما عن الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف فتتم عن طريق مبدأ العرض و الطلب و ذلك بافتراض عدم وجود رقابة على صرف العملات الأجنبية. فإن ميزان المدفوعات هو الذي يعكس هذا العملية بحيث أن المصدرين يعرضون العملة المحلية و المستوردين يطلبون العملات الأجنبية و ذلك عن طريق ميزان المدفوعات.

3-5- التنمية الاقتصادية:

1- مقدمة:

بعد ظهور دول جديدة نتيجة لتعديل خريطة العالم بعد الحرب العالمية الثانية و ظهور دوليات جديدة نتيجة حركات التحرر عبر قارات آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية. ظهر إحساس بين مختلف الشعوب و الحكومات بأن العالم مقسم إلى دول متقدمة و أخرمتخلفة. و من خلال الخريطة الجديدة يتضح بان الدول المتقدمة تنحصر في دول أوروبا و أمريكا الشمالية و البقية معظمها دول متخلفة بالمفهوم الاقتصادي. من هنا جرى العرف على التمييز بين الشمال و الجنوب و أصبحت من الأدبيات الاقتصادية تبني هذه القصية من طرف دول العالم المتخلف. و حسب إحصائيات الأمم المتحدة بشكل متوسط فانه إذا أخذنا متوسط الدخل الفردي عند أحد 1000 دولار سنويا فانه 75 % من سكان العالم يعيشون تحت هذا المستوى. و كما عرفنا سابقا أهمية هذا المؤشر من ناحية الرفاهية و قيوده إلا انه يعتبر دليلا على مستوى معيشة الأفراد. و لما كان اهتمام الدول الناشئة بقضية تحسين مستوى معيشة شعوبهم ظهر الاهتمام بعملية التنمية كقضية مطروحة أمام هذه الحكومات.

2- ماهية التنمية الاقتصادية:

في الأدبيات الاقتصادية تستعمل كلمات نمو و تنمية اقتصادية للدلالة على محتوى واحد، و هو الزيادة في الإنتاج الوطني بالمقابل الدخل الوطني الحقيقي. من هذا المنطلق يمكن تعليل التنمية الاقتصادية بأنها عملية يتم عن طريقها زيادة الدخل الوطني الحقيقي لدولة ما على مراحل زمنية محددة. بحيث يترتب عن ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني. إن مدلول كلمة عملية يقصد بها تفاعل مجموعة من القوى يختلف باختلاف الظروف المكانية و الزمانية لدولة ما. ينجم عنها حدوث تغيرات جوهرية في التركيبة المؤسساتية للاقتصاد الوطني الذي يؤثر بدوره في الصيرورة الاجتماعية و الثقافية للمجتمع. من أهمها تغيير تركيبة عرض عوامل الإنتاج و الطلب على السلع و الخدمات. أما فيما يتعلق بعوامل الإنتاج فيتمثل هذا التغيير في اكتشاف موارد جديدة و توفير رؤوس أموال جديدة و استحداث أساليب إنتاج جديدة و كذلك تنمية مهارات القدرات البشرية كما يرافق ذلك تعديل في التشريعات الاقتصادية تتناسب و أهداف التنمية. أما فيما يخص بتغيير و توجيه الطلب فهو يرتكز أساسا على تغيير هيكل الطلب على المنتجات و ذلك عن طريق التأثير على تركيبة السلع كميا و كيفيا أي على حجم السلع و حسب التركيبة العمرية للسكان و مستوى الدخل و إعادة توزيعه و حتى على الأذواق.

و كما أوضحنا سابقا في مفهوم الإنتاج الحقيقي فإن محور عملية التنمية ينصب على هذا المفهوم. لأن التغيرات التي تحدث فيه تعكس إنتاج المجتمع من السلع و الخدمات بعد استبعاد اثر التغيرات في الأسعار.

3- معوقات التنمية :

كما اشرنا في ماهية التنمية الاقتصادية على أنها قضية مرتبطة بالظروف التي يعيشها بلد ما يعاني من تخلف طرق الإنتاج و عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة و اختلال التوازن في العلاقات بين مختلف عوامل الإنتاج و التبعية العميقة للاقتصاديات الخارجية. فإنها تختلف من دولة إلى الأخرى و على أساس هذا الاختلاف تنصب الدراسات الجزئية على دراسة أفضل الطرق لتجاوز هذه العقبات التي تواجه عملية التنمية لكل دولة و التي يمكننا تلخيصها فيما يلي :

1- العقبات الداخلية:

تتمثل هذه القيود في تطور عوامل الإنتاج من الناحية الكمية أو النوعية أو كليهما معا. و التي يعبر عنها بالعقبات الاقتصادية و كذلك في طبيعة النظام السياسي و الاجتماعي القائم بل تتعدى إلى الإطار الثقافي المتمثل في القيم و الأخلاقيات و المعتقدات و التقاليد السائدة. أما فيما يتعلق بالعقبات الاقتصادية فهي في

الأدبيات الاقتصادية تعرف بالحلقات المفرغة كمفهوم لا يجدد أولويات العقبات الاقتصادية و الذي يعني انه مهما كان نوع العقبات فإنها سبب و نتيجة في أن و احد و تتفاعل فيما بينها بشكل دائري. ظاهرة و كأنها تجعل من التخلف قدر محتوم على هذه الدول. و أهم هذه الحلقات هي الحلقة المفرغة للفقر و التي تربط مستوى الدخل الفردي بالتغذية و الصحة و من تم مستوى الكفاية الإنتاجية ليؤثر في مستوى الدخل من جديد بشكل دائري. و تعمل هذه الحلقات على إبقاء هذه الدول على حالها. و أما المعوقات الاجتماعية فهي ذات طابع ثقافي للمجتمع من أهمها مشكلة معدل نمو السكان و توزيعهم الجغرافي و كذلك الهرمي بالإضافة إلى ذلك مشكلة الأمية و سوء الوضع السكني و انخفاض المستوى الصحي. أما فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية فهي تتمثل في المعتقدات الدينية و التاريخ الحضاري الذي من شأنه أن يرتب السلم الاجتماعي لكل الفئات. و النظام الطبقي الذي يورث المهن و العلاقات القبلية و العائلية التي توجه عملية التوظيف و تولية المناصب.

2- العقبات الخارجية : و تركز أساسا على الإطار السائد في فحوى العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة. فكما عرفنا سابقا في موضوع التجارة الدولية على أن بعض التكتلات تعمل على إبقاء الدول المتخلفة في حالة تبعية اقتصادية بل أحيانا على تعميق الأزمات الداخلية لتلك البلدان . و من مظاهر التبعية الاقتصادية اعتماد الدخل الوطني على تصدير المواد الأولية بشكلها الخام بالإضافة إلى محدودية هذه المواد في حد ذاتها. الأمر الذي يجعل من الأسعار قضية حرجة باعتبار إن هذه الدول تستعمل الموارد النقدية المحصل عليها من هذه العملية في تمويل حاجياتها من المواد الأساسية من السلع الضرورية. و من هنا تتأثر هذه الدول تأثيرا مباشرا بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. ز كذلك فيما يتعلق الأمر بالعمالة و مستوى المعيشة فإنها مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية. باعتبار إن المدخرات المحلية غير قادرة على تبني مشاريع استثمارية جديدة. فالاعتماد على التمويل الخارجي يتمخض عنه ارتفاع المديونية الخارجية التي صارت تنخر اقتصاديات الدول المتخلفة. و ذلك لعدم الكفاءة في استغلال في عمليات الإسراع بمعدلات النمو الذي هو مصدر تسديد تلك الديون الأمر الذي يدفعها عادة إلى إعادة الجدولة بشروط قاسية و تنازلات عميقة.

3-6- حدود النظرية الاقتصادية:

لقد تم ابتكار علم الاقتصاد بالأساس لتدليل الظواهر الاقتصادية و تسخيرها لرفاهية الإنسان بكل أبعاده، لكن بقدر ما تطور البحث في الاقتصاد بقدر ما صارت القرارات أكثر عقلانية و الأداء نجاعة. الأمر الذي دعم المنتجون في تحقيق أكبر الأرباح و المستهلكة أكبر المنافع. و كأن النظرية الاقتصادية ساهمت في تضيق فرص المنافسة و العمل و انحصر الأمر في لوبيا عالمية تتحكم في مصير الشعوب من خلال التمكن من القرار الاقتصادي و استخدامه لتعظيم نفوذها حتى صارت دول داخل دول هي صاحبة القرار الاقتصادي في أي بلد في العالم مما قلص فرص تدخل الدول في تصحيح الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن هذا الاحتكار. فلم تعرف البشرية شراسة في التناحر بقدر ما عرفته خلال قرن واحد من الزمن (القرن العشرين)، كل ذلك بسبب اصطدام المصالح الاقتصادية حتى بين الدول التي تنهج نفس النهج الرأسمالي. ورغم المحاولة لتفادي مثل ذلك إلا عن طريق الأمم المتحدة التي ترى بأن النزاعات إذا وقعت بين الدول يجب أن تفك بالطرق السلمية و التفاوض في إطار هيئات اخترعتها هذه الأخيرة لحصر الأمور في إطارها. و بالتالي التحكم فيها حسب مزاج الفيتو. منذ 1945 لم تحصل صراعات بالقدر الذي وقع خلال الحرب العالمية الثانية و لكن إذا تم تجميع بؤر التوتر الناجمة عن اصطدام المصالح لكن الأمر مرعبا. خاصة على مستوى القارة السمراء. فالظلم و الاستبداد و التعسف كان و لا يزال السبب الرئيس في مثل هذه الصراعات بل تعدى الأمر إلى حد الحروب الأهلية بسبب استحواذ فئات و قبائل على الثروات.

الذي خلصت إليه النظرية الاقتصادية أن الأمر يتعلق أساسا بوجود عدد هائل من الفقراء في العالم في حين لم تبلغ الإنسانية مستوى من التقدم و الرفاهية في تاريخها كما هي عليها الآن. هذا من جهة و يوجد عدد

هائل على مستوى كل الدول محروم من المشاركة في اتخاذ إي قرار. فكان على الإنسانية إيجاد بدائل فكرية للحد من هاتين الظاهرتين -الفقر و الإقصاء-

فعلى مستوى الأدبيات الاقتصادية توجد عدة أطروحات في هذا الاتجاه. بحيث تقترح العودة إلى القيم و الأخلاق و إدراجها في القرار الاقتصادي. الأمر الذي أدى إلى تفاوت ترتيب القيم في إطار منظومة منسجمة مع ثقافة المجتمع و خلفيته الحضارية. مما يعني أن الأمر قد أصبح نسبي بين المجتمعات.

محاضرات في الاقتصاد الإسلامي

الدكتور - رفعت السيد العوضي

مرتكزات في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول: بين علم الفقه و علم الاقتصاد الإسلامي
المبحث الثاني: الثبات والتطور في علم الفقه ، و علم الاقتصاد الإسلامي ، و علم الاقتصاد الوضعي
المبحث الثالث: الاقتصاد الإسلامي بديل للاقتصاد الوضعي

مقدمة:

المبحث الأول: بين علم الفقه، وعلم الاقتصاد الإسلامي والسبب الذي جعلني أقدم هذا الموضوع ضمن الأصول النظرية، التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، فهماً وبحثاً وتدریساً، ما اعتقده من أن الاقتصاد الإسلامي هو ترتيب تال ، وتفريع على علم الفقه. وأضيف إلى هذا السبب أمراً آخر، هو أن بعض اللبس أو الغموض قد يكون بشأنه ما يبدو أحياناً، من أن موضوع علم الفقه (الاقتصادي والمالي)، وموضوع علم الاقتصاد الإسلامي أمر واحد. وليس هذا ما أراه. حاولت في بحث هذا الموضوع، بعد أن عرضت فكرته الرئيسة، إعطاء أمثلة بينت بها أن لعلم الاقتصاد الإسلامي موضوعه، كما أن لعلم الفقه موضوعه. ثم ذهبت إلى كتب التراث باحثاً عن هذا المعنى، مؤكداً له .

المبحث الثاني: الثبات والتطور، وطبيعتهما في علم الفقه، وعلم الاقتصاد الإسلامي، وعلم الاقتصاد (الوضعي)

إن الثبات والتطور مسألة دقيقة بين علم الفقه، وعلم الاقتصاد الإسلامي، كما أنها مسألة مثارة بين علم الاقتصاد الإسلامي، وعلم الاقتصاد الوضعي. إن أحكام الفقه لها خاصية الثبات ، وهذا لا يصدر أن الفقه يسع ما يستجد من معاملات ، والظاهرة الاقتصادية التي هي موضوع علم الاقتصاد (الإسلامي) يعتقد أنه متغيرة، وعلم الفقه، وعلم الاقتصاد الإسلامي في وعاء واحد فكيف يمكن الجمع بين الثبات والتطور؟ ثم إن الثبات والتطور مسألة مثارة أيضاً بين علم الاقتصاد الإسلامي، وعلم الاقتصاد الوضعي. الاقتصاد الوضعي يخضع لقاعدة الإلغاء والإحلال المستمرين ، ويعتقد أن هذا يخدم التقدم في هذا العلم، كما يخدم تقدم الواقع الاقتصادي.

وباعتبار أن الاقتصاد الإسلامي مؤسس على أحكام الإسلام التي يعتقد أن لها خاصية الثبات، أمام هذا، يتوقف بعضهم عند القول بعلم الاقتصاد الإسلامي.

هذه القضية بشقيها: الثبات والتطور بين علم الفقه ، وعلم الاقتصاد الإسلامي، والثبات والتطور بين علم الاقتصاد الإسلامي، وعلم الاقتصاد الوضعي، خصصت لها المبحث الثاني في القسم الأول.

المبحث الثالث: الاقتصاد الإسلامي بديل للاقتصاد الوضعي
عندما ندعو إلى الاقتصاد الإسلامي، فإن هذا يجيء في عالم له اقتصاده، لهذا فالإقتصاد الإسلامي يطرح بديلاً عن الاقتصاد الوضعي.

وهذا الطرح البديلي، يثير موضوعات ومشكلات كثيرة، وقد اخترت منها ثلاثة موضوعات معتبراً إياها تدخل في الأصول النظرية التي يقوم عليها فهم الاقتصاد الإسلامي.

الموضوع الأول:

هو بمثابة قضية ضد الاقتصاد الوضعي. إن الاقتصاد الوضعي على النحو الذي يدرس به الآن هو في حقيقة الأمر فكر الإنسان الأوروبي وتاريخه. وقد ناقشت هذه الفكرة شارحاً لها، ثم انطلاقاً منها بينت مشروعية أن يكون للمسلمين الحق في بيان وتعليم فكرهم الاقتصادي وتاريخه.

الموضوع الثاني:

بعض قضايا الأساس بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. الاقتصاد الوضعي له أسسه وفروضه، التي يدرس انطلاقاً منها، وعندما نقول بالاقتصاد الإسلامي، فمن المشكلات التي تواجهنا أن العقلية الاقتصادية التي تتعامل معها إعطاءً أو تلقياً، قد توجد فيها بعض آثار لهذه الأسس، لذلك بحثت هذا الموضوع، وقد ناقشت الأسس التالية:

مصدر المعرفة، والعلاقات والقوانين في الاقتصاد، والفردية والجماعية، والإعمار، والتبادل، ولا أدعي مناقشة كل أسس وفروض الاقتصاد الوضعي، كما لا أدعي أن ما ذكرته فيه تفصيل، وإنما ما فعلته هو إثارة الاهتمام بهذا الموضوع كله عند بحث الاقتصاد الإسلامي، مع إعطاء فكرة عن بعض هذه الأسس.

الموضوع الثالث:

أسس الاقتصاد الوضعي ليست مقبولة من كل الأمم: الاقتصاد الوضعي يعرض وكأنه مقبول من كل الأمم، وهذا اللبس يجيء حتى من المتخصصين. لذلك ناقشت هذا المعنى مثبتاً أن الأمر ليس على هذا النحو، ولهذا الموضوع أهمية إلى الحد الذي ناقشته ضمن الأصول النظرية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول:

بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي

لا شك أنه يوجد ارتباط بين علم الفقه، وعلم الاقتصاد الإسلامي، هذه حقيقة. لكن علم الاقتصاد الإسلامي ليس هو علم الفقه. وهذا ما أراه يمثل الحقيقة الثانية.

سأحاول في هذا المبحث تحديد موضوع علم الاقتصاد الإسلامي، مقارنة بموضوع علم الفقه. وما أعرضه هو رأيي، ولعلي بهذا الرأي أثير الحوار حول هذا الموضوع، وهذا الحوار - إن حدث - يثري هذه الفكرة، ولعله يصل بنا إلى اتفاق، أو على الأقل إلى نوع اتفاق حول هذا الموضوع.

أولاً: الكتابة عن الاقتصاد الإسلامي فيها مرحلتان، أو تمر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: هي المرحلة التي يتم فيها التعرف على الحكم الفقهي.

المرحلة الثانية: هي المرحلة التي يتم فيها التعرف على الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم الفقهي.

المرحلة الأولى: هذه المرحلة يبحث فيها عن الحكم الفقهي (المتعلق بالاقتصاد والمال). ومادام أن الحكم هنا هو المطلوب، فإن هذه المرحلة تقع في نطاق علم الفقه لأنه العلم الذي يبحث فيه عن الأحكام الفقهية ويعرّف بأنه: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، أو هو مجموعة من الأحكام الشرعية العملية المستفادة من أدلتها التفصيلية (1).

وباعتبار أن هذه المرحلة، موضوعها الأحكام التي يعطيها علم الفقه، لذلك تسمى هذه المرحلة باسم مرحلة الفقه الاقتصادي والمالي.

المرحلة الثانية: الحكم الفقهي المتعلق بالاقتصاد والمال ينشئ واقعة، أو ظاهرة اقتصادية. تحديد هذه الظاهرة الاقتصادية، والتعرف عليها، وتحليلها (اقتصادياً) والعمل عليها (بسياسات اقتصادية)، كل هذا وغيره يكون المرحلة الثانية في الاقتصاد الإسلامي.

وباعتبار أن هذه المرحلة موضوعها الظاهرة الاقتصادية (التي ينشئها الحكم الفقهي)، أي دراسة اقتصادية وليست دراسة فقهية، لذلك أقترح أن تسمى هذه المرحلة باسم مرحلة علم الاقتصاد الإسلامي. فهذه مرحلة علم اقتصاد، لأنها تبحث في الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية (تحليلاً)، وعلم اقتصاد إسلامي لأن الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية، موضوع البحث، أنشأها الفقه الإسلامي.

ثانياً: ما تقدم تبنى عليه نتائج، إنه يعني أن علم الفقه (الاقتصادي والمالي)، وعلم الاقتصاد الإسلامي ليسا مصطلحين بمعنى واحد، وإنما هما مرحلتان تكوّنان الاقتصاد الإسلامي، المرحلة الفقهية والمرحلة الاقتصادية.

وللتمييز على نحو أوضح بين هذين العلمين الإسلاميين. علم الفقه (الاقتصادي) وعلم الاقتصاد الإسلامي أقترح المعيار الآتي:

موضوع علم الفقه (الاقتصادي): هو إعمال العقل في الدليل لاستنباط الحكم الذي يحكم الظاهرة الاقتصادية.

وموضوع علم الاقتصاد الإسلامي: هو إعمال العقل في الحكم الذي حصلنا عليه لتحديد الظاهرة الاقتصادية، التي ينشئها الحكم، وتحليلها، والتأثير فيها، والتنبؤ بها.

ويترتب على هذا، التمييز بين من هو فقيه له صلاحية في أن يبحث عن الحكم الفقهي، ومن هو اقتصادي له صلاحية في أن يبحث في الظاهرة الاقتصادية، التي ينشئها الحكم الفقهي. إن من له صلاحية في البحث عن الحكم الفقهي يخضع للشروط التي ذكرها علماء أصول الفقه، في من له حق الاجتهاد، وأما

من له الصلاحية في أن يبحث الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم الفقهي، فيشترط فيه أن يكون قادراً - كحد أدنى - على قراءة وفهم الفقه الذي يكتب عن اقتصاده، ويضاف إلى هذا المعرفة الاقتصادية.

ثالثاً: أقدم بعد الأمثلة أو النماذج وأحاول من خلالها شرح هاتين المرحلتين في الاقتصاد الإسلامي والتمييز بينهما.

1- الربا: تعريف الربا وحكمه، ودليل الحكم، وتحديد المعاملات الربوية، وكل ما يناقشه الفقهاء عندما يكون الربا موضوع البحث، هذه العناصر كلها هي مرحلة الفقه لهذا الموضوع الاقتصادي، أي مرحلة الفقه الاقتصادي.

مرحلة الفقه الاقتصادي تعطي حكماً، وهذا الحكم ينشئ واقعة اقتصادية أو يكون له آثاره على الواقع والمتغيرات الاقتصادية، من أمثلة ذلك أن تحريم الربا له أثره على عرض النقود، لأنه بإعمال تحريم الربا فإن المصارف التجارية لا تصدر نقوداً، وهكذا البعد في دراسة الربا لا يمكن اعتباره فقهاً، وإنما هو أثر اقتصادي للفقه. لذلك فإنه يدخل فيما أسميه مرحلة علم الاقتصاد الإسلامي.

2- الاستهلاك: تكلم الفقهاء عن استهلاك المسلم للسلع والخدمات سواء باستخدام هذا المصطلح، أو بمصطلحات أخرى.

وأذكر مثالا مما قاله الفقهاء عن هذا الموضوع. يقول الإمام الشيباني: ((المسألة)) (أي الإشباع) على أربعة أوجه: ففي مقدار ما يسد به رمقه، ويتقوى على الطاعة، هو مثاب غير معاقب؛ وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له محاسب على ذلك حساباً يسيراً بالعرض؛ وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له، محاسب على ذلك، مطالب بشكر النعمة، وحق الجائعين؛ وفيما زاد على الشبع فإن الأكل فوق الشبع حرام (1).

هذا الذي قاله الإمام الشيباني هو من فقه الاستهلاك في الإسلام، وهو بهذا يدخل في الاقتصاد الإسلامي في مرحلة الفقه (الاقتصادي والمالي)، أي في المرحلة التي نبحث فيها عن الحكم، أو الأحكام (المنظمة لتصرفات المسلم الاستهلاكية).

هذه الأحكام المنظمة للاستهلاك تنشئ واقعة اقتصادية، أو تعكس نفسها في المتغيرات والظواهر الاقتصادية. دراسة هذه الوقائع والمتغيرات الاقتصادية التي أنشأها الحكم الفقهي، أو تأثرت به، تدخل في المرحلة التي نفتح تسميتها باسم علم الاقتصاد الإسلامي. وفي هذه المرحلة تكون اللغة التي نتكلم بها هي اللغة الاقتصادية، نستخدم الأسلوب الرياضي أو نستخدم أسلوب الرسوم البيانية، أو نستخدم الفروض للوصول إلى تكوين نظرية اقتصادية.

رابعاً: فهم الاقتصاد الإسلامي على هذا النحو، أي على أن فيه مرحلتين: مرحلة الفقه (الاقتصادي والمالي)، ومرحلة علم الاقتصاد الإسلامي، يجعلنا نصل إلى رأي فيما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي. مقارناً بعلم الفقه.

إن علم الاقتصاد (الوضعي) يخضع للتطور الإلغائي الإحلالي المستمر. بمعنى أنه في زمن معين يصل الاقتصاديون إلى نظرية اقتصادية يعتقدون في صحتها، وبعد فترة زمنية معينة، وبسبب التغيرات في الحياة الاقتصادية، وبسبب تراكم المعارف الاقتصادية، يكتشف الاقتصاديون أن النظرية التي سبق أن سلم بصحتها منتقدة، وبهذا يخرجون عليها ويحلون نظرية أخرى محلها. والاقتصاد (الوضعي) بهذا يخضع لقاعدة الإلغاء والإحلال، وبسبب أنه يعتقد أن النظرية الحديثة أرقى من النظرية القديمة، بهذا يكون الاقتصاد (الوضعي) يخضع للتطور الإلغائي الإحلالي الارتقائي.

إن تحديد طبيعة التطور التي يمكن تصورها، أو قبولها في الاقتصاد الإسلامي من القضايا المثارة، والتي تتعدد الآراء فيها، بل قد تتباين.

ودون الدخول في تفصيلات هذه القضية، فإن ما ذكرته من وجود مرحلتين في الاقتصاد الإسلامي يجعلنا نصل إلى رأى في هذه القضية. إن مرحلة الفقه الاقتصادي والمالي لا تخضع لقاعدة التطور الإلغائي الإحلالي. وهذا لا يصادر قدرة الفقه على أن يسع المستجدات ، بحيث يعطي لها حكماً، كما لا يصادر قاعدة المرونة التي نتكلم عنها في فقه المعاملات .

أما مرحلة علم الاقتصاد الإسلامي، فبسبب أنها تصور عقلي، أو استنباط عقلي، لما يمكن أن يترتب على هذا الحكم في الظواهر والمتغيرات الاقتصادية وبسبب أن هذا التصور العقلي الاقتصادي يتأثر بالتطور في الحياة الاقتصادية، وبسبب أن هذا التصور العقلي يتأثر بالمعارف الاقتصادية وتراكمها عند الإنسان، بسبب كل ذلك فإن ما يقال في هذه المرحلة يقبل فيه إعمال التطور الإلغائي الإحلالي والارتقائي وهذا لا يصادر ثبات الأحكام الفقهية.

خامساً: الكتب التي نعتبرها ممثلة للتراث الاقتصادي الإسلامي تثبت الرأي الذي سبق ، وهو أن الاقتصاد الإسلامي يتكون من مرحلتين هما مرحلة الفقه (الاقتصادي والمالي) ومرحلة علم الاقتصاد. ذلك أنه وصل إلينا من التراث كتب تدخل في مرحلة الفقه ، وكتب تدخل في مرحلة علم الاقتصاد . من الكتب التي تدخل في مرحلة الفقه (الاقتصاد والمالي) كتاب الخراج لأبي يوسف، وكتاب الأموال لأبي عبيد، والكسب للشيباني.

وهذا النوع من الكتب معروف ومشهور ولهذا لا نتوقف عنده طويلاً. ومن كتب التراث التي تدخل في مرحلة علم الاقتصاد الإسلامي كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقي، وكتاب الفلاحة والمفلكون للدلجي، وكتاب المقدمة لابن خلدون. هذا النوع الثاني من الكتب ليست له شهرة النوع الأول. كما أن طبيعة مساهمته في الاقتصاد الإسلامي ليست واضحة. لهذا أعطي مثالا من هذه الكتب أوضح من خلاله كيفية دخول ما جاء في هذه الكتب إلى الاقتصاد الإسلامي، أو بعبارة أدق إلى علم الاقتصاد الإسلامي. كتب الدمشقي في كتابه ((الإشارة إلى محاسن التجارة)) (1) وهو بصدد الحديث عن وظائف النقود ما يلي: ((جعل الناس الذهب والفضة ثمناً لساير الأشياء ، فاصطلحوا على ذلك ليشتري الإنسان حاجته في وقت إرادته . وليكون من حصل له هذان الجوهران أن كل الأنواع التي يحتاج إليها حاصلة في يده مجموعة متى شاء)) (ص 23).

هذا أنموذج مما كتبه الدمشقي. وهذا النوع من الكتابة لا نستطيع أن نعتبره كتابة فقهية ، أي في علم الفقه، فليست هذه لغة الكتابة في علم الفقه، ولا هذا هو منهج علم الفقه، ولهذا لا ندخل ما قاله الدمشقي في الاقتصاد الإسلامي على أنه في مرحلة الفقه.

لكن ما قال الدمشقي لا يعارض حكماً فقهياً، والدمشقي كتب عن موضوع اقتصادي مما يدخل في علم الاقتصاد، لهذا فإن ما قاله الدمشقي يدخل في الاقتصاد الإسلامي في مرحلة علم الاقتصاد الإسلامي. ما قلته عما كتبه الدمشقي عن وظائف النقود يعمم على كل ما قاله الدمشقي في كتابه المشار إليه، وكذا على الكتب التي تماثله.

المبحث الثاني

الثبات والتطور وطبيعتهما في علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد (الوضعي) على الرغم من أهمية موضوع ما هو ثابت وما هو متطور في الاقتصاد الإسلامي إلا أنه لم يصبح بحث واسع بحيث يتفق على نوع وطبيعة التطور الممكن قبوله في هذا الاقتصاد. ولقد قدمت في الصفحات السابقة بعض الأفكار التي تتصل بموضوع علم الاقتصاد ، وبناء على ما قلته أحاول إعطاء فكرة عن الثبات والتطور في هذا الاقتصاد .

الفرع الأول: الثبات والتطور في علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي

أولاً: أعتقد أن في الاقتصاد الإسلامي ما له خاصية الثبات. وهو ما أسميه اقتصاديات الفقه المالي والاقتصادي ، فالفقه المنظم لذلك ثابت ، فيكون اقتصاده أيضاً ثابتاً. وإذا كنت أقول: إن الفقه لذلك ثابت فإن هذا لا يعني أن الفقه لا يسع ما يستجد، وما يتطور، وإنما الفقه ثابت في أحكامه لما عرف من معاملات، أما ما يستجد أو يتطور فستكون له أحكامه التي ستدخل أيضاً في هذا الجزء الثابت . ثم إذا كنت أقول أيضاً: إن اقتصاد الفقه المالي والاقتصادي ثابت فإنني بهذا لا أصادر إمكانية أن توجد تصورات متعددة لهذا العنصر من الاقتصاد الإسلامي، وإنما هذه الإمكانية لا يعد وجودها من قبيل التطور، وإنما هو من قبيل تعدد الآراء في نوع الاقتصاد، الذي يترتب على الفقه المالي والاقتصادي.

أذكر بعض الأمثلة التي توضح وتثبت ما قلته.

- 1- أعطي مثلاً من التراث الإسلامي، أحاول به أن أوضح وأثبت هذا المعنى الذي تقدم. من الكتب التي تصنف ضمن كتب التراث في الاقتصاد الإسلامي، كتاب ((الاكتساب في الرزق المستطاب)) للإمام الشيباني (1) وكتاب ((البركة في فضل السعي والحركة)) (2)
- 2- للفاضي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر. يعالج الكتابان موضوعات كثيرة متشابهة مما تدخل في الاقتصاد الإسلامي، وبالرغم من التباعد الزمني بين تأليف الكتابين، حوالي ستة قرون، إلا أننا نجد تطابقاً في الحكم. وجاء هذا التطابق بالرغم من اختلاف باعث الكتابة لكل من الكتابين؛ فالشيباني كتب مؤلفه للرد على الحركة التي تسللت إلى المجتمعات الإسلامية، وإلى الفكر الإسلامي ممثلة جماعة المانوية(3)، بينما كتب الفاضي ابن عبد الرحمن مؤلفه لتسليية قومه، لأنه رآهم في الكد مجتهدين وعلى الحرف معتمدي. وهذا التطابق هو ما أشير إليه بثبات الفكرة ، أو المعلومة الاقتصادية المبنية على الأحكام الفقهية.
- 2- ومثال آخر على هذا الجزء الثابت في الاقتصاد الإسلامي نأخذه من تحريم الربا. إن تحريم الربا له معطيات اقتصادية كثيرة ، ومنها أثر ذلك على العرض النقدي في المجتمع. ما نستنتج اقتصادياً عن أثر تحريم الربا على العرض النقدي في المجتمع له خاصية الثبات ، وحتى بفرض وجود اختلاف بين الذين يكتبون في الاقتصاد الإسلامي حول طبيعة ودرجة تأثير تحريم الربا على العرض النقدي إلا أنه يتفق على أن له أثراً وهذا الجزء المتفق عليه هو ما اعتبره ثابتاً في الاقتصاد الإسلامي.
- 3- ومثال ثالث على هذا الجزء الثابت في الاقتصاد الإسلامي نأخذه من أثر الزكاة على شكل وطبيعة ووظائف الميزانية في الدولة الإسلامية. إن إعداد ميزانية للدولة الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار الزكاة ، والزكاة بطبيعتها إيراد مالي مخصص في التحصيل ، وفي الإنفاق، مثل ذلك يجعل التنظير الاقتصادي للميزانية، تبويباً وطبيعة ووظيفة ، يختلف عن تنظير لميزانية ليست فيها الزكاة، وهذا الأثر الاقتصادي للزكاة على الميزانية هو مما يدخل في الجزء الثابت من الاقتصاد الإسلامي.
- 4- ومثال رابع على هذا الجزء الثابت في الاقتصاد الإسلامي نأخذه من نظرية تخصيص الموارد. إن وجود الملكية العامة في الأرض الزراعية وفي المناجم في الإسلام على سبيل المثال، وربط هذا النوع من الملكية بوظائف معينة وبأشكال معينة للاستغلال، كل هذا يحدد أبعاداً معينة تجعل نظرية تخصيص الموارد

في ظل اقتصاد إسلامي تتميز عن مثيلتها في اقتصاد آخر، لا يأخذ بما يأخذه الإسلام من أنواع الملكية التي ذكرتها. وهذا الجزء من الاقتصاد له خاصية الثبات، حتى وإن تنوعت الآراء حول طبيعة هذا الجزء ذلك أن التنوع لا يصل إلى حد عدم اعتبار هذا الأثر.

5- ومثال خامس عن الميكانيكية الكلية التي يعمل بها الاقتصاد الإسلامي. إن ما يتفق عليه أن الدولة لها دور في الاقتصاد الإسلامي، وفي هذا الجزء يختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الرأسمالي، ويتفق أيضاً في الاقتصاد الإسلامي على أن الفرد يأخذ قرارات اقتصادية، وفي هذا الجزء يختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الاشتراكي. لهذا فإن الميكانيكية الكلية التي يعمل بها الاقتصاد الإسلامي تنظر على فروض وجود دور للفرد ودور للدولة. وهذا الجزء من الاقتصاد الإسلامي له خاصية الثبات، حتى وإن تنوعت الآراء حوله. لأن تنوع الآراء لا يصل إلى حد وجود رأي يقول: إن الميكانيكية التي يعمل بها الاقتصاد الإسلامي تقوم على فرض أن القرار الاقتصادي يأخذه الأفراد وحدهم، أو تأخذه الدولة وحدها.

ثانياً: أعتقد أيضاً أن في الاقتصاد الإسلامي عنصراً له خاصية التطور، وموضوع هذا العنصر فيه عناصر فرعية متعددة.

1- ففیه ما يتعلق بالميكانيكية التي يمكن أن يعمل بها اقتصاد يسير وفق المنهج الإسلامي، وهذه الميكانيكية تخضع أيضاً لطبيعة الاقتصاد، أي طبيعة تطوره في التطبيق. وما دامت هذه الميكانيكية على هذا النحو فإنها تكون متطور، ويمكن أن تختلف من شخص لآخر حسب فهمه ومعارفه الاقتصادية، وحسب الوعاء الاقتصادي الذي يتعامل معه.

2- ويدخل في هذا العنصر أيضاً كل ما يتعلق بالمؤسسات والمرافق التي يمكن أن توجد في إطار اقتصاد يسير وفق المنهج الإسلامي. ذلك أن المؤسسات، والمرافق التي تقبل في اقتصاد ما تتوقف على الهيكل الاقتصادي وطبيعته بقدر ما تتوقف على الأصول النظرية للفكر الاقتصادي. وما دام أمر المؤسسات على هذا النحو، فإن ما يوجد منها ليقدم الاقتصاد الإسلامي يخضع للتطور الهيكلي لاقتصاد يسير وفق المنهج الإسلامي. أي أن هذا العنصر في الاقتصاد الإسلامي يكون متطوراً.

3- ويدخل في هذا العنصر المتطور القوانين التي تفسر الظواهر والمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تكشفها من عمل اقتصاد يسير وفق المنهج الإسلامي. ذلك أن كل اقتصاد توجد فيه علاقات بين ظواهره ومتغيراته الاقتصادية.

ونستطيع من خلال البحث أن نكشف طبيعة العلاقات الموجودة في الاقتصاد. وبعد التعرف عليه واكتشافها نصوغها في قوانين أو غير ذلك من أساليب الصياغة. ومما لا شك فيه أن العلاقات التي توجد في أي اقتصاد تكون متطورة بحسب تطور الهياكل الأساسية لهذا الاقتصاد.

وينطبق هذا على الاقتصاد الإسلامي كما ينطبق على غيره من الاقتصاديات، إلا أن هنا ما يلزم التحفظ عليه. ذلك أن طبيعة تطور الظواهر والمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تكون محكومة بأصول وأسس الاقتصاد الإسلامي. لهذا فإن طبيعة تطور الظواهر والمتغيرات الاقتصادية في مجتمع يسير وفق المنهج الإسلامي تختلف عن نظيرتها في الاقتصاديات الأخرى.

4- ويدخل في هذا العنصر المتطور في الاقتصاد الإسلامي إمكانية أن تعمل فيه أدوات التحليل، التي تفسر وتشرح المعلومة الاقتصادية. إن أي تطور في أدوات التحليل، يقبل استخدامه في شرح المعلومات الاقتصادية الإسلامية. ويعني هذا أننا نستخدم في الاقتصاد الإسلامي ما هو معروف من أدوات التحليل، وما يستجد منها، أي ما يقود إليه التطور المعرفي. وهكذا يكون هذا العنصر المعرفي التحليلي في الاقتصاد الإسلامي له طبيعة متطورة.

أحاول فيما يلي، أن أعطي بعض الأمثلة، التي تشرح هذا العنصر المتطور في الاقتصاد الإسلامي.

المثال الأول: نأخذ تحريم الربا، وإباحة المشاركة، ونحاول التعرف على واحد أو أكثر من العناصر المتطورة ، مقارنةً بالعنصر الثابت. يستتبع تحريم الربا وإباحة المشاركة خصائص اقتصادية معينة، وذلك مثل الأثر على العرض النقدي، والأثر على الاستثمار كميًا وكيفيًا، وأعتبر هذا العنصر مما يدخل في العنصر الثابت في الاقتصاد الإسلامي. وبجانب هذا العنصر الثابت فإن في اقتصاديات تحريم الربا وإباحة المشاركة عناصر متطورة، ومن هذه العناصر المؤسسات التي يمكن أن توجد في اقتصاد غير ربوي . وقديماً اقتصرت هذه المؤسسات على أشكال محددة للشركات ، أما حديثاً فإن هذه المؤسسات يمكن أن تكون في صورة كثيرة ومنها المصارف. مثل هذه الخاصية في الاقتصاد الإسلامي المتعلقة بتطور المؤسسات، التي يكن أن تعمل فيه، هي ما يدخل في العناصر المتطورة. وأيضاً فإن للاقتصاد غير الربوي ميكانيكية اقتصادية تختلف عن الميكانيكية التي يعمل بها الاقتصاد الربوي. وهذا عنصر آخر من العناصر المتطورة.

المثال الثاني: تحديد الثمن في الاقتصاد الإسلامي يتضمن أيضاً ما هو ثابت وما هو متطور. إن فقه هذا الموضوع يتأسس على أن الأصل هو حرية تحديد الثمن، ثم ذكر الفقهاء حالات محددة أوجبوا فيها تدخل الدولة في الثمن. إن العنصر الاقتصادي الثابت في هذا الموضوع يتمثل في أن الثمن يعمل عليه كل من قوى السوق وقرارات الدولة. يجيء بعد هذا العنصر الثابت عناصر متطورة. ومن هذه العناصر المتطورة كيفية تدخل الدولة في العمل على الثمن، والأساليب التي تتبعها، والمؤسسات التي تؤدي هذه الوظيفة وأيضاً منها اكتشاف الميكانيكية التي يعمل بها سوق السلع، والخدمات، في ظل حرية السوق ودور الدولة التداخلي.

الفرع الثاني: طبيعة التطور التاريخي بين علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد الوضعي

كان موضوع الفرع السابق هو البحث في الثبات والتطور في الاقتصاد الإسلامي. وترتيباً على ما قلته عن هذا الموضوع، أحاول تحديد طبيعة التطور في هذا الاقتصاد.

أولاً: نعرف التطور وطبيعته في الفكر الاقتصادي الوضعي، وهو تطور تضمن ارتقاءً تدريجياً في الأفكار وفي المنهج، بل تضمن أيضاً ارتقاء من نوع إلغاء أفكار لم تعد ملائمة، أو لم تعد صحيحة، وإحلال أفكار أخرى اعتقد في صحتها، أو ملاءمتها للواقع، وهذا الإلغاء والإحلال هو السمة المميزة للتطور، وطبيعته في الفكر الاقتصادي الوضعي.

وظهور مدارس متعددة في الاقتصاد الوضعي يعتبر الترجمة العملية لهذا الإلغاء والإحلال. ونستطيع أن نستنتج الآتي: إن التطور وطبيعته في الاقتصاد الوضعي هو تطور إيجابي إحلالي ارتقائي، ونقول أيضاً: إنه ليس هناك ما هو ثابت في الاقتصاد الوضعي.

ثانياً: بناء على ما قدمته في الفرع السابق أستطيع أن أقول: إن التطور وطبيعته في الاقتصاد الإسلامي يختلف جذرياً عن نظيره في الاقتصاد الوضعي. ذلك أنه وكما رأينا، فإن في الاقتصاد الإسلامي ما هو ثابت، ثم فيه ما هو متطور. والاقتصاد الإسلامي يتميز عن الاقتصاد الوضعي بهذا العنصر الثابت. بل إن العنصر المتطور في الاقتصاد الإسلامي له طبيعة تطويرية تجعله مختلفاً عن الطبيعة التطورية في الاقتصاد الوضعي. إن العنصر المتطور في الاقتصاد الإسلامي محكوم ومربوط بالثوابت في هذا الاقتصاد، بينما الاقتصاد الوضعي ليس فيه ثوابت تحكم التطور.

ثالثاً: في حقيقة الأمر، إن البحث في قضية التطور والثبات في الاقتصاد ليست منفصلة عن البحث في مصدر المعرفة في الاقتصاد.

فالفكر الاقتصادي عندما انفصل عن عنصر الوحي في التعرف على المعلومة الاقتصادية، وجعل الإنسان هو مصدر المعرفة كلها فإن ذلك قاده إلى أنه لم يصبح هناك ما هو ثابت في هذا الاقتصاد بسبب أن الإنسان أصبح مصدر المعرفة. والإنسان متطور في معرفته ليس بسبب المكتسبات المعرفية الجديدة التي يحصل عليها، لكن أيضاً بسبب قصوره ومحدوديته في الإدراك.

أمّا في الاقتصاد الإسلامي، فإن مصدر المعرفة في الجزء الثابت هو التشريع، لذلك فإن البحث في الاقتصاد الإسلامي من حيث هذا الجزء محكوم بذلك.

وفيما يتعلق بالجزء المتطور من هذا الاقتصاد فكما ذكرت فإن التطور هنا محكوم بالثوابت، لذلك لا يصح أن يقال عن الجزء المتطور إنه يخضع كله للإنسان، إذ ليس الإنسان هو مصدر المعرفة باستقلال، وإنما دوره هو أن يعمل عقله في الظاهرة الاقتصادية محكوماً بالثوابت من الوحي، لذلك اقترح أن نسمي منهج البحث في هذا الجزء المتطور من الاقتصاد الإسلامي باسم المنهج الوضعي المغاير. فهو وضعي لأن الإنسان أعمل عقله على هذا النوع من المعرفة، ولكنه وهو يعمل عقله محكوم بالتشريع الذي يحدد له ما هو أكثر من القواعد الأخلاقية في هذه المعرفة الاقتصادية، ولذلك يكون مغايراً. يكون الاقتصاد الإسلامي بهذا فيه منهجان للبحث يعمل كل واحد منها على عنصر من عناصره، فالمنهج المعياري يعمل في العنصر الثابت، والمنهج الوضعي المغاير يعمل على الجزء المتطور.

رابعاً: أرى أن هذا المنهج على هذا النحو له إسقاطاته على الاقتصاد الإسلامي تميزه عن الاقتصاد الوضعي، وأحاول فيما يلي أن أعطي أمثلة لهذه الإسقاطات.

1- إن الجزء الثابت في الاقتصاد الإسلامي ليس موضوعاً للتطور، وقد ذكرت بعض المعلومات عن هذا الجزء عندما، بحثت العنصر الثابت في الاقتصاد الإسلامي. ومما ينبغي ذكره أن الفقه المالي

والاقتصادي يسع المعاملات المستجدة ، والمتطورة في الاقتصاد، كما ثبت ذلك. والثبات هو عندما نعرف الحكم فيها.

وهذا الذي قررته عن هذا الجزء الثابت في الاقتصاد الإسلامي له أهميته. ذلك أننا نرى بعض الأبحاث في الاقتصاد الإسلامي تحاول أن تعمل التطور في هذا الثابت. وهذا خطأ قاد إلى نتائج مخطئة. ومن أمثلة هذه الأبحاث ما قيل عن بعض المعاملات المحرمة بقصد إخراج صور منها من الحرمة، وإدخالها في الحلبة، على سبيل المثال يدخل في هذا بعض أو كثير مما قيل عن تعويض التغير في قيمة النقود. والذين فعلوا ذلك أخطأوا، ذلك أنهم أعملوا التطور فيما هو ليس قابلاً أو موضوعاً للتطور.

2- الاقتصاد الإسلامي ، بوجود هذين العنصرين فيه، وهما الثابت والمتطور، يملك خاصية تميزه عن اقتصاد يكون كل ما فيه متطوراً. ذلك أن العنصر الثابت هو بمثابة القواعد الثابتة بحيث تجعل العنصر المتطور يدور في فلكها وعلى محورها. ومقارنة العنصر الثابت بالعنصر المتطور تكشف عن أن العنصر الثابت يعمل في الأصل على ضبط السلوك الاقتصادي للإنسان من حيث أخلاقياته الاجتماعية ، بينما العنصر المتغير يعمل في الأصل على فهم وتحليل ميكانيكية عمل الاقتصاد. ولهذا يكون الاقتصاد الإسلامي بوجود العنصرين فيه ينظم الأخلاقيات والعلاقات الاجتماعية، ثم يحلل الميكانيكية الاقتصادية، بينما الاقتصاد الذي يكون كله متطوراً يعمل في مجال واحد، وهو فهم وتحليل الميكانيكية الاقتصادية وهذا ما نعرفه فعلاً عن عمل الاقتصاد المعاصر، الذي شغل فيه الاقتصاديون بضبط معادلة تشرح الميكانيكية الاقتصادية، وانصرفوا عن البحث في ضبط العلاقات الاجتماعية، التي تعمل على أخلاقيات المجتمع. وقد سار الاقتصاديون في هذا المجال إلى حده الأقصى بحيث جعلوا موضوع علم الاقتصاد هو التبادل (1) ويكون الإنسان بهذا - اقتصادياً - هو الشخص الذي يعمل التبادل (2) .

3- بناء على ما سبق فإن الاقتصاد الإسلامي يقبل أن تعمل فيه كل أساليب التنظير والتحليل الاقتصادي، فهو قابل أن نصوغه في نظريات، وأن نترجم ذلك في أشكال بيانية أو صيغ رياضية. وإذا كنت أقرر وأقر أعمال أدوات التحليل في الاقتصاد الإسلامي، فإنني أسجل تحفظاً على نوعية أدوات التحليل المستخدمة في الاقتصاد الوضعي. إن ما اعتقده هو أن بعض أدوات التحليل المستخدمة في الاقتصاد بإجمال تحمل مضامين عقيدية وفلسفية ومنهجية، وبعض المضامين ليست إسلامية، بل إنه يظهر في بعضها التناقض مع الإسلاميات التي نعتقدها في الاقتصاد الإسلامي، أو هي، على الأقل قاصرة عن استيعاب العناصر الإسلامية ، التي تحكم الموضوع محل البحث. وأعطى أمثلة: دالة الاستهلاك المعروفة في الاقتصاد، وسواء عبرنا عنها بيانياً أو رياضياً، فإن فيها مضامين ليست إسلامية، ومن ذلك ما يعرف باسم معظمة الإشباع المادي. ودالتي الادخار الاستثمار أيضاً، فهما مضامين ليست إسلامية، ومن ذلك ربطها دالياً بالفائدة (الربا) . ودالة الطلب على النقود، فيها أيضاً مضامين ليست إسلامية.

ولهذا، فإنه في الوقت الذي نقرر ونقر فيه استخدام أدوات وصيغ التحليل في الاقتصاد الإسلامي، فإنه يلزم أن يصاحب ويلزم ذلك العمل على اكتشاف صيغ إسلامية لتفسير الظواهر والمتغيرات الاقتصادية تفسيراً يعبر عن المضامين والمفاهيم الإسلامية. وأهم وأولى ما ينبغي أن نحرص عليه، هو ألا تشغلنا أو تنسينا أو تصرفنا الأدوات والصيغ التحليلية عن الأبعاد العقيدية والاجتماعية، التي يقوم عليها ويتميز بها الاقتصاد الإسلامي. ونجاحنا في تحقيق هذا الهدف يضمن ألا يسير الاقتصاد الإسلامي في طريق استخدام أدوات وصيغ التحليل إلى الحد الذي يغيب البعد العقيدي والاجتماعي في الاقتصاد .

المبحث الثالث

الاقتصاد الإسلامي بديل للاقتصاد الوضعي

الفرع الأول: الاقتصاد (الوضعي) تاريخ للعالم الغربي

الاقتصاد على النحو الذي يعرف به في الكتب المنشورة تكون على مراحل تاريخية طويلة. وقبل عرض تقويمه فإنه من الضرورة الإشارة إلى: أين نشأ؟ وهذا ما اعتبره مدخلاً تاريخياً، وما أذكره لاشك أنه يدخل في تقويم هذا الاقتصاد، لأنه يبين الوعاء الذي نشأ فيه، ومنه اكتسب كل عناصره وفيه تحددت ملامحه. الاقتصاد المعاصر مقولة أوروبية (1) بكل مراحل تاريخه، وبكل أسسه، وبكل عناصره، بل وبتجربته في التطبيق.

وهذا الذي أقره يثير قضية معروفة وهي: ألم يكن للأمم الأخرى غير الأوروبية نظم اقتصادية، أو إذا كانت هذه الأمم رأسمالية، ألم تكن لها مساهمات في الرأسمالية؟

هذه القضية لا تقتصر على الاقتصاد وحده، وإنما تعم على كل فروع المعرفة، فعندما يعرض تاريخ أي فرع من فروع المعرفة، فإن ما يعرض يكون تاريخه في أوربا.

بالنسبة للاقتصاد وهو موضوعنا فإن تفسير هذه القضية معروف. إن الذين كتبوا التاريخ الاقتصادي من حيث الفكر، ومن حيث التطبيق، هم الأوروبيون، وتاريخ هذا العلم هو تاريخ كل فروع المعرفة الاقتصادية ويدخل فيها ما يختص بالاقتصاد. والأوروبيون عندما كتبوا تاريخ هذا العلم كتبوه من منظور رؤياهم لأحداث التاريخ، ومن منظور مساهمة مفكرهم، ومن منظور تطورهم الاقتصادي. لذلك فإن الأب الاقتصادي كله يحمل هذه البصمة.

وأعطى المثل من تاريخ الفكر الاقتصادي لأدلل على هذا الذي سجلته.

تاريخ الفكر الاقتصادي الوضعي على النحو الذي يعرفه الاقتصاديون، وعلى النحو الذي يعرف به في كل الجامعات، ومنها جامعاتنا، هو تاريخ للفكر الاقتصادي للإنسان الأوربي ولا يحمل - من قريب أو بعيد - أية عناصر أو مساهمات لأمم أخرى غير الأمم الأوروبية، ولإثبات متيقن لذلك أحيل إلى جميع الكتب التي كتبت عن تاريخ ((الفكر الاقتصادي))، سواء باللغة العربية أو غيرها، من لغات الأرض قاطبة، وسوف نكتشف أن كل هذه الكتب لا تؤرخ إلا لفكر الرجل الأوروبي.

وأختار أربعة أمثلة مما تقوله كتب الاقتصاد لأزيد الإقناع بما سجلت:

المثال الأول: جميع كتب تاريخ الفكر الاقتصادي تجعل بداية هذا الفكر مع الحضارة الإغريقية القديمة، والأوروبيون هم الذين بدأوا هذا التقليد وسار على أثرهم كل من كتب عن تاريخ الفكر الاقتصادي، بلغات أخرى غير اللغات الأوروبية.

والمعنى الذي أريد أن أقوله من هذا المثال: هو أن الأوروبيين لم يروا من الحضارات القديمة إلا الحضارة اليونانية، فجعلوا تاريخ الفكر الاقتصادي يبدأ بها، والأوروبيون - من خلال ذلك - قد أذاعوا على العالم كله رسالة مضمونها أن الفكر الاقتصادي بدأتها حضارة أوروبية.

المثال الثاني: جميع كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي يتفقون على أن هناك فترات في هذا التاريخ، ولهذا العلم مدارسه ومفكره، تكشف مراجعته كل ما قيل عن ذلك بأن تقسيم الفترات حدد على أساس أحداث ومتغيرات أوروبية، كما تكشف المراجعة عن أن تحديد المدارس الاقتصادية وطبيعتها أسس كله على أساس ما قاله المفكرون الأوروبيون، أو الاقتصاديون الأوروبيون. والرسالة الواضحة التي بثتها أوروبا بواسطة ذلك هي أنهم قالوا للعالم: إن الفكر الاقتصادي كله، بكل مقولاته، وبكل أحداثه، وبكل مفكريه هو صناعة أوروبية.

المثال الثالث: ما قال الأوروبيون عن تاريخ الفكر الاقتصادي في الفترة من سنة 500 إلى 1500 م يعطي دليل إصرارهم على أن غيرهم ليست له مساهمة في الفكر الاقتصادي. إنهم يسمون هذه الفترة باسم ((العصور الوسطى)) وهي في نظرهم فترة ظلام وبربرية وهمجية، ويعممون ذلك على الفكر الإنساني، وكذا السلوك الإنساني، أوروبي أو غير أوروبي.

والأوروبيون في هذا التعميم يغالطون، فالأوصاف التي وصفت بها الفترة المذكورة صادقة على أوروبا ولكنها ليست كذلك بالنسبة للمسلمين، إذ أن هذه الفترة هي التي شهدت الحضارة الإسلامية، وكان لها معطياتها في الاقتصاد، وفي غيره. الأوروبيون أنفسهم يعرفون بعض الريادات الإسلامية لهذه الفترة، مثل ابن خلدون، ولكن وإن اعترف بعضهم بمساهمته في الاقتصاد إلا أنهم لا يجعلون ذلك على نحو يؤثر في تقسيمهم لفترات تاريخ الفكر الاقتصادي، أي أن مثل هذه المساهمة شيء هامشي لا يؤثر في التيار الفكري العام.

وهكذا، نحن في الفكر الاقتصادي أمام علم، تعكس كل مقولاته التراث الديني والفكري للأوروبيين. وهم قدموا تاريخ هذا العلم بتقسيماته من منظور رؤياهم لأحداثهم الدينية والفكرية والاجتماعية. وقد تكون هذه الأحداث مشتركة مع غيرهم، لكنهم حيث استندوا إليها، أحالوا إليها من وجهة نظر التفسير الذي أعطوه لها.

المثال الرابع: ما قاله الأوروبيون عن مراحل الفكر الاقتصادي ومدارسه التي اعتمدها. إنهم يقسمون هذا العلم إلى هذه التصنيفات المرحلية:

- 1- الحضارة اليونانية (300 ق . م) .
- 2- الإمبراطورية الرومانية (500 م) .
- 3- العصور الوسطى (500 - 1500 م) .
- 4- الرأسمالية التجارية (1500 - 1800 م) .
- 5- المدرسة الكلاسيكية (1776- 1820 م) .
- 6- المدرسة الرومانسية والمدرسة التاريخية (1820 - 1860 م) .
- 7- المدرسة الاشتراكية (1820 - 1880 م) .
- 8- مدرسة الكلاسيك الجدد (1870 م) .
- 9- المدرسة الكينزية (1836 م) .
- 10- اقتصاديات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

هذه هي المراحل والمدارس التي اعتمدها الأوروبيون في الفكر الاقتصادي. ونلاحظ أنها كلها - بلحمتها وسداها - تعكس أحداث وفكر الأوروبي .

وهكذا يثبت ويتأكد أن الاقتصاد (الوضعي) المعاصر بكل جزئياته يمثل تاريخ وفكر الإنسان الأوروبي. وإذا كان ما ذكرت يترجم الاقتصاد الوضعي من حيث الرأسمالية، فإن الأمر مع الاشتراكية تاريخاً وفكراً يسير على المنهج نفسه .

عندما يثبت ويتأكد أن الاقتصاد الوضعي مقولة أوروبية فإنه يثبت ويتأكد في الوقت نفسه الحق لغير الأوروبيين أن يحاولوا إظهار اقتصادهم تاريخاً وفكراً وتقليماً، على هذا الحق يصبح للمسلمين الحق في إظهار اقتصادهم تاريخياً وفكراً .

الفرع الثاني: بعض قضايا الأساس بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

الاقتصاد الوضعي له أسسه الفلسفية والاقتصادية، التي يبني عليها، وله فروضه التي يقوم عليها التحليل فيه، وحيث تحكم سلوك وحداته الاقتصادية.

وعندما يدرس الاقتصاد الوضعي فإنه يكون محكوماً بهذه الأسس، سواءً أعلن هذا، أو لم يعلن. ولا شك أن للاقتصاد الإسلامي أسسه وفروضه، سواءً تناقضت كلية مع أسس الاقتصاد الوضعي، أو جاء اتفاق في بعض الجزئيات.

أحاول فيما يلي التعريف ببعض أسس الاقتصاد الوضعي، ليس بقصد بحثها تفصيلاً وإنما بقصد أن نعرف الرأي الإسلامي فيها:

1- الاقتصاد الوضعي مؤسس على أن مصدر المعرفة هو الإنسان، فهو قادر بإمكانياته الذاتية أن يكتشف القوانين التي تحكم الظواهر، ومنها الظاهرة الاقتصادية، وأنه قادر على هذا الاكتشاف بعقله، وليس بمساعدة قوى خارجية غيبية، ثم قادر أن يسيطر على الظواهر، ومنها الظاهرة الاقتصادية بواسطة القوانين التي تحكم حركتها.

مصدر المعرفة على هذا النحو الذي يؤمن به الاقتصاد الوضعي ليس مقبولاً إسلامياً. إن مصدر المعرفة في الاقتصاد الإسلامي فيما هو محكوم بفقده هو الله، وفيما دون ذلك فالإنسان يعمل بعقله وفق ضوابط شرعية.

2- في الاقتصاد الوضعي فإن المستهدف هو اكتشاف القوانين، التي تحكم الظواهر الاقتصادية، بل إن ذلك يعتبر هو موضوع علم الاقتصاد، في مقابل ذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يهتم أولاً بتحديد طبيعة وشكل العلاقات بين أفراد وفئات المجتمع كما يهتم باستهداف تحقيق غايات معينة.

والمقابلة بين الاقتصاد الإسلامي، والاقتصاد الوضعي، تعطي الآتي:
إن الاقتصاد الإسلامي يبدأ بتحديد الغايات المستهدفة، ويشكل العلاقات، ولا يبدأ باكتشاف القوانين، لأنها في حقيقة الأمر معطاة لما سبق تقريره من غايات وعلاقات.

3- الاقتصاد الوضعي من حيث محرك الاقتصاد تتنازعه فلسفتان. الفلسفة الفردية، والفلسفة الجماعية، في الفلسفة الفردية باعث الاقتصاد المصلحة الخاصة، ولذلك فإن الحرية الاقتصادية هي الوعاء الملائم للاقتصاد، وإن أكفأ دور اقتصادي للدولة هو ألا يكون لها دور. بينما الفلسفة الجماعية تقوم على النقيض من ذلك في الاقتصاد الإسلامي فإن الفرد أحد أشخاص الاقتصاد، ولذلك فإن المصلحة الخاصة معتبرة، والدولة أيضاً أحد الأشخاص، ولذا فإن المصلحة العامة معتبرة اعتباراً مباشراً.

4- الفكر الوضعي قائم على أن أحسن اسم لعلم الاقتصاد هو أن ندعوه علم التبادل، ولذلك فإن السوق، هو ما يبدأ به وينتهي إليه الاقتصاد.

السوق، وكيف يصل إلى التوازن، وكيف يمكن أن يحدث الاختلال، وما الذي يسببه، وكيف يمكن العودة إلى التوازن. إن هذا هو شاغل الفكر الاقتصادي الوضعي.

في مقابل ذلك، فإنه قد يمكن القول: إن من أحسن ما يسمى به الاقتصاد في الإسلام هو أن ندعوه علم الإعمار، كيف يحقق الإنسان الإعمار، والإعمار المقبول، وما الذي يعمل عليه، إن هذا كله هو شاغل الفكر الاقتصادي الإسلامي.

الفرع الثالث: أسس الاقتصاد الوضعي ليست مقبولة من الأمم كلها

تبين مما سبق أن أسس الاقتصاد الوضعي ، هي في حقيقة الأمر معتقدات نبتت في أوروبا، وآمن بها الإنسان الأوروبي ، وشكلها وفق مصالحه وغاياته . ولناخذ الرأسمالية كأحد جناحي الاقتصاد المعاصر. الإنسان الأوروبي في تلاؤم مع الرأسمالية من حيث أسسها، إنه لا يحس بخلخلة فيها، كما لا يحس باضطراب نفسي معها، أما غير الأوروبي فإن الأمر يختلف. ولو قصرنا الكلام على المجتمعات الإسلامية، فإن الفلسفة الرأسمالية، دخيلة على هذه المجتمعات، ومتناقضة مع الفلسفة الإسلامية. وهذا يفسر قلق المسلم مع الفلسفة الرأسمالية، ويفسر الاضطراب الواقع في المجتمعات الإسلامية المفروض عليها النظام الرأسمالي.

أعطي مثلاً لواحد من أسس الرأسمالية المعاصرة ، لأبين منه رفض المسلم للرأسمالية، وهو أساس مصدر المعرفة ، يكتب الإمام عبد الحلیم محمود: في فترة من الفترات كانت الكنيسة مسيطرة على العالم الأوروبي سيطرة تامة: ما كان شيء يفعل ، أو شيء ينتهي فيه الأمر، ولا شيء يقام أو يهدم وما كان إنسان يقدم على أمر، وما كان إنسان يحجم عن أمر، إلا باستئذان الكنيسة ، وباستئذان رجال الدين، ولكن الكنيسة ورجال الدين تعسفوا في استعمال سلطتهم حتى لقد أنشأوا محاكم التفتيش. وقد كتب الأوروبيون والمسيحيون عن محاكم التفتيش كثيراً، وصوروها في أبشع مظاهرها، وفي أسوأ صورها، كتب الكاثوليك ، وكتب البروتستانت، وكتب الفرنسيون وكتب الإنجليز كتب كل هؤلاء - وهم رجال المسيحية - فيما يتعلق بهذا الأمر. ولقد وضحوا وبينوا أن الكبت الذي كان يغمر أوروبا في ذلك العصر ولد الانفجار، واتخذ الانفجار اتجاهاً معيناً ، اتخذ الاتجاه الإنساني وأخذ قادة الحضارة يتحدثون عن الإنسان، بما يوحي بانفصال الإنسانية عن الألوهية، أو انفصال الإنسانية عن الكنيسة ، أو انفصال الإنسان عن الدين ، أو بالتعبير الحديث انفصال الدين عن الدولة ، فالإنسان له عقله ، له منطقته ويجب أن يسير بهذا العقل ، وبهذا التفكير وبهذا المنطق (1). هذا هو التفسير لجعل مصدر المعرفة الاقتصادية في الرأسمالية هو الإنسان وإبعاد الدين كلية عن ذلك، وهذا الأساس على هذا النحو أوروبي بحت.

وهذا الأساس على هذا النحو من حيث موضوعه في تناقض مع الإسلام، ثم هذا الأساس من حيث جذوره التاريخية، هو غريب على المجتمعات الإسلامية. وما قيل عن هذا الأساس يقال عن الأسس الأخرى للرأسمالية. لهذا أقرر بأن الرأسمالية من حيث أسسها العقيدية والفلسفية والأخلاقية ليست صالحة لأن تحكم الأمم كلها ، وعلى الأخص أمتنا الإسلامية، وما قيل عن الرأسمالية يقال عن الاشتراكية.

اتجاهات في البحوث وفي تطبيق العلم والتكنولوجيا لتنمية المناطق الجافة	338/40
اتخاذ القرارات الإدارية	350/203
أثر الإصلاح الإداري في التنمية التجربة الأردنية	338/100
أثر التنظيم الإسلامي للملكية في الموارد المالية للدولة الإسلامية	216/9/2/45
أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية	337/11
أجروكم على الفتيا أجروكم على	216/9/2/63

قائمة المراجع على مستوى مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - أحمد عروة -

أبجديات التفوق الإداري: 141	
سؤال وجواب	350/181
أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة	216/9/2/104
أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل	337/8

إدارة البنوك	332/71	النار	
إدارة البنوك التجارية والإسلامية	216/9/2/135	أحكام الأسواق المالية: الأسهم	
إدارة البنوك وبورصات الأوراق		والسندات	216/9/2/129
التفدية	332/46	أحكام الأغنياء	216/9/3/92
إدارة التسويق	332/15	أحكام التسعير في الفقه الإسلامي	216/9/2/174
إدارة التسويق في بيئة العولمة		أحكام التعامل في الأسواق المالية	
والانترنت	332/186	المعاصرة	216/9/2/185
إدارة التغيير والتحديات العصرية		أحكام الزكاة وأثرها المالي	
للمدير : رؤية معاصرة لمدير		والاقتصادي	216/9/2/65
القرن الحادي والعشرون	350/185	أحكام السوق في الإسلام وأثرها	
إدارة الجمعيات الخيرية غير		في الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/65
الهادفة للربح	350/168	أحكام المعاملات المالية في	
إدارة الجودة الشاملة	350/116	المذهب الحنبلي	216/9/2/58
إدارة الجودة الشاملة والإنتاجية		أحكام المعاملات المالية في	
والتخطيط التكنولوجي للتميز		المذهب الحنفي	216/9/2/59
والريادة والتفوق	350/202	أحكام الولاية على المال	216/9/2/71
إدارة الجودة الشاملة وخدمة		أخطاء شائعة في البيوع وحكم	
العملاء	350/186	بعض المعاملات الهامة	216/9/2/112
إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات		أخلاق العمل وسلوك العاملين في	
الأيزو	330/142	الخدمة العامة والرقابة عليها من	
إدارة الجودة وخدمة العملاء	350/192	منظور إسلامي	216/9/3/71
إدارة الرواتب	336/27	أخلاقيات الإدارة ومسؤولية	
إدارة السلوك التنظيمي	350/58	الأعمال في شركات الأعمال	350/176
إدارة الشحن والتأمين	336/60	إدارة الابتكار	350/143
إدارة الشراء والتخزين	332/13	إدارة الاجتماعات	350/174
إدارة الشراء والتخزين	332/166	إدارة الأزمات	350/166
إدارة العمليات	338/93	إدارة الأزمات في المنشآت	
إدارة العمليات	350/113	التجارية	350/167
إدارة الفنادق	338/96	إدارة الأعمال	350/42
إدارة القوى العاملة	338/32	إدارة الأعمال التجارية الصغيرة	336/69
إدارة المبيعات والبيع الشخصي	332/92	إدارة الأعمال الدولية	350/197
إدارة المخزون والمواد	332/98	إدارة الأعمال الدولية	350/210
إدارة المشروعات الإنمائية	350/200	إدارة الأعمال باللغة الإنجليزية	
إدارة المشروعات الصغيرة	338/76	وكتابة الرسائل	350/187
إدارة المشروعات الصغيرة	338/87	إدارة الأعمال في البيئة السعودية	
إدارة المشروعات العامة	350/201	بين النظريات والممارسة	350/46
إدارة المصارف	332/123	إدارة الأفراد	350/139
إدارة المصارف التقليدية		إدارة الأفراد	350/73
والمصارف الإسلامية	216/9/2/100	إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية	350/129
إدارة المنشآت السياحية والفندقية		إدارة الإنتاج	338/51
بين النظرية والتطبيق	338/95	إدارة الإنتاجية	338/59
إدارة المنظمات	350/144	إدارة البنوك	332/190
إدارة المنظمات اتجاه شرطي	350/39	إدارة البنوك	332/28
إدارة المواد	332/100	إدارة البنوك	332/48

أساسيات علم الإدارة	350/161	إدارة الموارد البشرية	350/150
أساسيات علم الاقتصاد	330/83	إدارة الموارد البشرية	350/155
أساسيات في دراسة الإدارة العامة	350/13	إدارة الموارد البشرية	350/183
أساليب التمويل الصناعي المتاحة		إدارة الموارد البشرية	350/199
للبنوك الإسلامية	216/9/2/19	إدارة الموارد البشرية	350/71
استبدال النقود والعملات	216/9/2/28	إدارة الموارد البشرية	350/98
استثمار احتياطات التأمينات		إدارة الموارد البشرية المعاصرة	350/171
الاجتماعية مع التطبيق على		إدارة الموارد البشرية من منظور	
المملكة العربية السعودية	332/8	إستراتيجي	350/128
استثمار أموال الزكاة وما في		إدارة الوقت	350/151
حكمها من الأموال الواجبة حقا لله		إدارة الوقت	350/163
تعالى	216/9/2/190	إدارة الوقت	350/59
إستراتيجية الإدارة اليابانية	350/101	إدارة أنظمة التوزيع	332/178
إستراتيجية وتكنيك التنمية		إدارة عملية التدريب وضع المبادئ	
الاقتصادية في الإسلام	216/9/3/26	موضع التنفيذ	350/212
إستراتيجيات التسويق	332/105	إدارة قنوات التوزيع	332/93
إستراتيجيات التطور الإداري		إدارة وتنمية الأنشطة والقوى	
والإصلاح الشامل	350/95	البيعية في المنظمات المعاصرة	332/116
إستراتيجية الأعمال	350/93	آراء ونظرات في الإدارة	350/7
إستراتيجية التغيير	350/57	أزمات الذهب في العلاقات النقدية	
أسرار حقبة العرب والنفط والألف		الدولية	332/31
مليار دولار	338/37	أزمة البطالة وسوء استغلال	
أسس الإدارة المعاصرة	350/198	الموارد العربية	330/50
أسس التدريب الإداري مع تطبيقات		أزمة العالم	337/18
عن المملكة العربية السعودية	350/78	أزمة المالية الخارجية في الدول	
أسس العلاقات الاقتصادية الدولية	337/41	العربية	336/43
أسس المالية العامة	336/50	أساسيات إدارة الأعمال الدولية	350/65
أسس المحاسبة المالية	336/77	أساسيات الإدارة الإستراتيجية	350/92
أسس المحاسبة المالية	336/80	أساسيات الإدارة المالية	350/105
أسس علم الاقتصاد	330/78	أساسيات الإدارة المالية	350/40
أسعار صرف العملات	336/28	أساسيات الاستثمار العيني والمالي	332/62
أسواق الأوراق المالية وآثارها		أساسيات الأعمال في ظل العولمة	330/120
الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/69	أساسيات الاقتصاد الرياضي	330/95
أصول الإدارة العامة	350/21	أساسيات الاقتصاد السياسي	330/105
أصول الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/90	أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي	330/141
أصول الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/99	أساسيات الاقتصاد النقدي	
أصول الاقتصاد السياسي	330/55	والمصرفي	332/173
أصول الاقتصاد السياسي	330/63	أساسيات التسعير في التسويق	
أصول الاقتصاد العام	336/82	المعاصر	332/167
أصول المالية العامة الإسلامية	216/9/2/81	أساسيات العمل المصرفي	
أصول المحاسبة	336/39	الإسلامي	216/9/2/154
أصول المحاسبة	336/40	أساسيات المالية العامة	336/36
أصول المحاسبة العامة	336/88	أساسيات المحاسبة المالية	336/49
أصول الميزانية العامة في الفكر	216/9/2/41	أساسيات المحاسبة المالية الخاصة	336/93

الإدارة		المالي الإسلامي	
الاتجاهات الحديثة في الإدارة	350/12	أصول علم الاقتصاد السياسي	330/62
الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني	332/124	أصول محاسبة التكاليف	336/12
الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة	350/18	إعادة هندسة الإدارة	350/136
الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية	336/67	أعمال البنوك والشريعة الإسلامية	216/9/2/31
الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك	332/66	أعمال موجهة في الموازنات التقديرية	332/165
الاتجاهات المعاصرة في إدارة المشروعات العامة	338/67	آفاق التنمية في الوطن العربي	330/137
الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي	332/155	اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي	216/9/3/76
الاتصالات الإدارية	350/158	اقتصاد المؤسسة	330/113
الاتصالات التسويقية والترويج	332/182	اقتصاد المشاركة	216/9/3/113
الإثراء على حساب الغير بلا سبب في الشريعة الإسلامية	216/9/2/26	اقتصاد المعرفة	330/146
الاجتماعات كيف تجعلها ناجحة الأجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي	350/63	اقتصاد المعرفة	330/79
الاختكار في ميزان الشريعة الإسلامية وأثره على الاقتصاد والمجتمع	216/9/2/191	اقتصاد المعرفة في العالم العربي	
الاختكار وآثاره في الفقه الإسلامي	216/9/2/80	مشكلاته .. وأفق تطوره	330/144
الاختكار وموقف الشريعة الإسلامية منه في إطار العلاقات الاقتصادية المعاصرة	216/9/2/171	اقتصاد وتسيير المؤسسة	350/121
الإدارة	350/169	اقتصادنا	216/9/3/32
الإدارة	350/5	اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة	216/9/3/37
الإدارة	350/53	اقتصاديات أسواق المال	332/146
الإدارة الإستراتيجية	350/138	اقتصاديات البنوك مع النظام نقدي واقتصادي عالمي جديد	332/75
الإدارة الإستراتيجية	350/148	اقتصاديات الجباية والضرائب	336/71
الإدارة الإستراتيجية	350/69	اقتصاديات الزكاة	216/9/2/177
الإدارة الحديثة	350/60	اقتصاديات العالم الإسلامي	330/90
الإدارة الدولية	350/89	اقتصاديات العالم الإسلامي الواقع والمرتجى	216/9/3/58
الإدارة العامة	350/30	اقتصاديات العمل	330/45
الإدارة العامة	350/33	اقتصاديات المالية العامة	336/75
الإدارة العامة	350/34	اقتصاديات المعلومات	350/145
الإدارة العامة	350/51	اقتصاديات النقود والبنوك	332/148
الإدارة العامة	350/97	اقتصاديات النقود والبنوك	332/67
الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر	332/77	اقتصاديات النقود والبنوك	332/68
الإدارة المالية	350/43	اقتصاديات النقود والتمويل	332/85
الإدارة المالية	350/44	اقتصاديات النقود والصيرفيه والتجارة الدولية	332/156
		اقتصاديات النقود والمال	332/50
		اقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج	332/16
		الإبداع في المشروعات ودور الارتجال الحر	338/86
		الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي	350/170
		الاتجاهات الحديثة في اقتصاديات	216/9/3/10
			330/116

الأسس العلمية والعملية لمحاسبة الأشخاص والأموال	336/84	الإدارة المالية الحديثة ودراسات الجدوى الاقتصادية	332/130
الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر	332/56	الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية	350/157
الإسلام والتكافل الاجتماعي	216/9/2/15	الإدارة المالية المعاصرة	350/35
الإسلام والتنمية الاقتصادية	216/9/3/25	الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات	350/141
الإسلام وانتزاع الملك للمصلحة العامة	216/9/2/144	الإدارة المالية في قطاع الأعمال	336/34
الإسلام وتنظيم النشاط الاقتصادي وضمان العمل والعيش للناس	216/9/3/29	الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية	332/101
الإسلام ونظريته الاقتصادية	216/9/3/34	الإدارة المحلية المقارنة	350/10
الإسلام يقود الحياة	216/9/3/46	الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية	350/19
الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي	216/9/2/182	الإدارة المعاصرة	350/156
الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية	337/16	الإدارة بالحوار	350/182
الأسواق الدولية	337/40	الإدارة في المؤسسات الاجتماعية	350/76
الأسواق المالية	332/104	الإدارة والتحليل المالي	332/112
الأسواق المالية	332/126	الإدارة والتحليل المالي	332/127
الأسواق المالية	332/168	الإدارة والمدير العصري	350/70
الأسواق المالية	332/74	الأرض رعايتها حياتنا	333/10
الأسواق المالية في العالم	332/32	الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر الإسلامية	339/21
الأسواق النقدية والمالية	332/83	الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 - 1989	337/5
الأسواق والمؤسسات المالية الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الشاملة	332/131	الأزمة العالمية للغذاء	339/12
الإصلاح الزراعي وتنمية المجتمع الإصلاح النقدي	216/9/3/47	الأساس في علم الاقتصاد	330/145
الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي	333/5	الأساليب الكمية في التسويق	332/149
الأصول العلمية للشراء والتخزين	216/9/2/55	الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي	216/9/2/184
الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات	216/9/3/45	الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي	332/162
الإطار الأخلاقي لمالية المسلم	332/34	الاستثمار بالأوراق المالية	332/147
الاقتصاد الإداري	336/17	الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/66
الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني	330/51	الاستثمار في البورصة	332/180
الاقتصاد الإسلامي	330/59	الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق	332/60
الاقتصاد الإسلامي	216/9/2/132	الاستثمارات والأسواق المالية	332/103
الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/17	الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الإسلام	216/9/3/91
الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/39	الأسس التاريخية للتكامل	
الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/74	الاقتصادي بين مصر والسودان	337/10
الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/82	الأسس العامة للعقود الإدارية	350/1
الاقتصاد الإسلامي بين فقه الشيعة وفقه أهل السنة	216/9/3/61	الأسس العلمية للتسويق الحديث	332/97
الاقتصاد الإسلامي والقضايا	216/9/3/72		

الإسلامي		الفقهية المعاصرة	
الإيضاح والتبيين في معرفة		الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته في	
المكيال والميزان	216/9/2/3	الاقتصاد الوضعي	216/9/3/110
البحث عن الامتياز	350/112	الاقتصاد البحري مع إشارة خاصة	
البشرية في مفترق الطرق	339/11	لمشاكل الدول النامية	330/58
البطاقات البنكية	332/117	الاقتصاد التحليلي	330/87
البطالة ودور الوقف والزكاة في		الاقتصاد الجزئي النظرية والتطبيق	330/89
مواجهتها	216/9/3/7	الاقتصاد الدولي	337/12
البنك اللاربوي في الإسلام	216/9/2/50	الاقتصاد الدولي	337/24
البنوك الإسلامية	216/9/2/138	الاقتصاد الدولي	337/4
البنوك الإسلامية	216/9/2/194	الاقتصاد الدولي المعاصر	337/30
البنوك الإسلامية	216/9/2/30	الاقتصاد السياسي	330/110
البنوك الإسلامية	216/9/2/84	الاقتصاد السياسي	335/7
البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه		الاقتصاد العالمي والبلاد العربية	
والقانون والتطبيق	216/9/2/142	في عقد التسعينيات	337/23
البنوك الإسلامية مالها وما عليها	216/9/2/29	الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة	
البنوك الإلكترونية	332/150	الانتقالية	337/34
البنوك المركزية والسياسات النقدية	332/191	الاقتصاد القياسي	330/13
البنوك في العالم	332/36	الاقتصاد القياسي التحليلي بين	
البنوك والنقود	332/58	النظرية والتطبيق	330/117
البنية الجديدة للعالم	335/9	الاقتصاد الكلي	339/16
البورصات	332/132	الاقتصاد الكلي	339/17
البورصة	332/51	الاقتصاد الكلي	339/29
البيئة والإنسان	339/10	الاقتصاد الكلي بين النظرية	
البيئة والإنسان عبر العصور	339/4	والتطبيق	339/35
البيئة ومشكلاتها	339/15	الاقتصاد النقدي	332/4
البيروقراطية في التحليل		الاقتصاد النقدي	332/52
الاقتصادي	330/133	الاقتصاد النقدي والمصرفي	332/183
البيروقراطية والتمثيل		الاقتصاد الوطني للإتحاد السوفيتي	
البيروقراطي والتكافؤ في المملكة		في فترة الانتقال 1917-1937	337/6
العربية السعودية	350/194	الاقتصاد في القرآن والسنة	216/9/3/5
البيع الشخصي	332/91	الالتزام وإستراتيجية اتخاذ	
التأجير التمويلي ومدخله	336/47	القرارات الإدارية	350/62
التأمين في الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/87	الإلزام في التصرفات المالية في	
التبعية الاقتصادية	339/13	الفقه الإسلامي	216/9/2/196
التحدي الياباني في التسعينيات	337/17	الأموال	216/9/2/195
التحديات الاقتصادية للعالم العربي		الآن أنت خبير	350/177
في مواجهة التكتلات الدولية	337/25	الإنتاجية	338/8
التحليل الإداري في المنظمات		الإنسان والموارد الطبيعية	333/3
العامة	350/189	الأنشطة المصرفية وكمالها في	
التحليل الاقتصادي	330/49	السنة النبوية	216/9/2/93
التحليل الاقتصادي الإسلامي	216/9/3/41	الأوراق التجارية في الشريعة	
التحليل الاقتصادي الإسلامي	216/9/3/80	الإسلامية	216/9/2/56
التحليل الاقتصادي الجزئي	330/69	الأوراق النقدية في الاقتصاد	216/9/2/131

التصرفات والوقائع الشرعية	216/9/2/25	التحليل الاقتصادي الجزئي بين	
التصورات الاجتماعية ومعاناة		النظرية والتطبيق	330/96
الفئات الدنيا	339/31	التحليل الاقتصادي الكلي	330/112
التضامن الإسلامي في المجال		التحليل الكمي في الإدارة	350/68
الاقتصادي	216/9/3/11	التحليل المالي	332/172
التضخم المالي	332/39	التحولات الاقتصادية والاجتماعية	
التضخم في العالم العربي	332/25	في الريف المصري 1980-	
التطبيق المعاصر للزكاة	216/9/2/125	1952	333/1
التطبيق المعاصر للزكاة	216/9/2/22	التخطيط الاقتصادي	338/13
التطبيق المعاصر للزكاة	216/9/2/47	التخطيط الاقتصادي	338/56
التطور الاقتصادي	330/19	التخطيط الاقتصادي	338/72
التطور الاقتصادي في أوروبا		التخطيط الاقتصادي في ظل فائض	
والوطن العربي	330/20	استثماري	338/18
التطوير التنظيمي	350/140	التخطيط والإدارة في المطاعم	338/97
التعاون الاقتصادي العربي بين		التخطيط والتنمية الاقتصادية في	
القطرية والعولمة	330/150	المملكة العربية السعودية	338/11
التعاون الاقتصادي العربي وآفاق		التخطيط ومراقبة الإنتاج	338/55
المستقبل	330/149	التخلف.. لماذا والتقدم... لم لا	339/5
التغيير من أجل الاستقرار	330/44	التخلف الاقتصادي	339/1
التفوق الياباني وملامح التجربة		التخلف والتنمية	338/21
العربية	330/68	التدريب الإداري بين النظرية	
التقلبات الاقتصادية بين السياسة		والتطبيق	350/24
المالية والنقدية	332/2	التدريب للقيادة	350/193
التقنيات المكتنية الحديثة والوظائف		التراضي في عقود المبادلات	
الإدارية المعاونة في الأجهزة		المالية	216/9/2/7
الحكومية	350/100	التربية الاقتصادية الإسلامية	216/9/3/107
التقييم الاقتصادي والاجتماعي		التربية الاقتصادية في الإسلام	216/9/3/38
للمشروعات	338/98	التسويق	332/107
التكافل الاجتماعي في الإسلام	216/9/2/49	التسويق	332/159
التكامل والاندماج الإقليمي بين		التسويق الاجتماعي	332/118
الدول المتطورة	338/2	التسويق الإلكتروني	332/53
التكتلات الاقتصادية الإقليمية في		التسويق الدولي	332/158
إطار العولمة	337/32	التسويق الزراعي	332/95
التكنولوجيا المستوردة و تنمية		التسويق السياحي	338/75
الثقافة العالمية بالمؤسسة الصناعية	338/85	التسويق الصناعي	332/94
التملك في الإسلام	216/9/2/10	التسويق المصرفي	332/122
التمويل الإسلامي ودور القطاع		التسويق المصرفي	332/176
الخاص	216/9/3/81	التسويق المصرفي	332/64
التمويل الدولي	332/153	التسويق المعاصر	332/151
التمويل الدولي والعمليات		التسويق المعاصر	332/185
المصرفية الدولية	332/140	التسويق بالإنترنت والتجارة	
التمويل المصرفي للتنمية		الإلكترونية	332/184
الاقتصادية	336/3	التسويق وإدارة المبيعات	332/9
التمويل بالتضخم في البلدان النامية	332/41	التسيير المالي	332/135

الجغرافيا الاقتصادية	330/60	التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية	332/78
الجوانب القانونية في إدارة		التمويل والإدارة المالية في	
المفاوضات وإبرام العقود	350/67	المشروعات التجارية	336/30
الجودة	330/76	التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج	338/19
الجودة بلا معاناة	350/213	التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج	350/29
الجيولوجيا الاقتصادية	333/8	التنظيم والإدارة الحديثة	350/32
الحاجات البشرية	216/9/3/84	التنمية	338/10
الحداثة والهيمنة الاقتصادية		التنمية الاقتصادية	338/53
ومعوقات التنمية	338/84	التنمية الاقتصادية	338/65
الحركة النقابية في العالم	330/35	التنمية الاقتصادية	338/70
الحسبة المذهبية في بلاد المغرب		التنمية الاقتصادية	338/90
العربي	216/9/2/18	التنمية الاقتصادية بين النظرية	
الحسبة في الإسلام أو وظيفة		وواقع الدول النامية	338/29
الحكومة الإسلامية	216/9/2/70	التنمية الاقتصادية في الدول	
الحسبة في الماضي والحاضر	216/9/2/197	العربية	338/7
الحل الإسلامي لمشكلة البطالة	216/9/3/97	التنمية الصناعية في الجزائر	338/57
الحوافز التجارية التسويقية		التنمية الصناعية وتحويل	
وأحكامها في الفقه الإسلامي	216/9/2/186	التكنولوجيا وتطويعها	338/30
الحيل الفقهية في المعاملات المالية	216/9/2/6	التنمية بين الاجتهادات الوضعية	
الخدمات الاستثمارية في		والدينية	216/9/3/57
المصارف وأحكامها في الفقه		التنمية في الفكر الإسلامي	216/9/3/108
الإسلامي	216/9/2/181	التنمية في الوطن العربي	338/62
الخدمات العامة وآليات السوق		التنمية والتخطيط الاقتصادي	338/20
المنافسة وإبرام العقود والإدارة		التنمية والتخطيط الاقتصادي	338/9
العامة الجديدة	350/133	التنمية والتخطيط الاقتصادي	338/91
الخراج	216/9/2/180	التنمية والتغيير الحضاري	338/22
الخراج أبي يوسف يعقوب .		التنمية وجها لوجه	338/27
الخراج يحيى بن آدم		التيسير في أحكام التسعير	216/9/2/5
القرشي. الاستخراج لأحكام الخراج		الثروة المعدنية في العالم العربي	333/11
ابن رجب الحنبلي	216/9/2/98	الثروة في ظل الإسلام	216/9/2/48
الخروج من الأزمة	338/101	الثقافة الثالثة	337/19
الخروج من المأزق فن إدارة		الجات الهدف والغاية	337/35
الأزمات	350/173	الجامع في أصول الربا	216/9/2/179
الخصائص والقواعد الأساسية		الجدوى الاقتصادية للمشروعات	332/109
للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد		الجدوى الاقتصادية للمشروعات	
الإسلامي	216/9/3/77	الاستثمارية وقياس الربحية	
الخصخصة	330/97	التجارية والقومية	332/157
الخصخصة - التخصيص	330/72	الجزية والإسلام	216/9/3/2
الخصخصة: خلاصة التجارب		الجغرافيا الاقتصادية	330/21
العالمية	330/123	الجغرافيا الاقتصادية	330/22
الخصخصة في الإدارة العامة بين		الجغرافيا الاقتصادية	330/23
النظرية والتطبيق	350/204	الجغرافيا الاقتصادية	330/24
الخصخصة وأثرها على التنمية		الجغرافيا الاقتصادية	330/25
بالدول النامية	330/121		

السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد	350/79	الخلوي	330/128
السوق الإسلامية المشتركة	216/9/3/35	الخصوصة والتصحيحات الهيكلية	330/91
السوق العربية المشتركة	337/36	الدرب الآخر	338/66
السياحة صناعة وعلاقات عامة	338/61	الدليل الشامل إلى الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/101
السياسات الزراعية في البلدان العربية	338/63	الدليل الشامل في مراجعة العمليات	350/134
السياسة الاقتصادية الاشتراكية	335/5	الدليل العلمي في توظيف وإدارة الأفراد	350/61
السياسة السعيرية في المذهب الاقتصادي الإسلامي	216/9/3/105	الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة	216/9/2/95
السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي	216/9/2/149	الربا	216/9/2/35
السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام	216/9/2/99	الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة	216/9/2/183
السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق	332/160	الربا في نظر القانون الإسلامي	216/9/2/67
الشركات في الفقه الإسلامي	216/9/2/79	الربا وأثره على المجتمع الإنساني	216/9/2/34
الشريعة الإسلامية تاريخها ونظرية الملكية والعقود	216/9/2/11	الربا والحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي	216/9/2/178
الصحة والبيئة	339/32	الربا والفائدة	216/9/2/140
الضرائب العقارية والتنمية الاقتصادية	336/32	الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية	216/9/2/146
الضرائب ومحاسبتها	336/52	الربا وخراب الدنيا	216/9/2/33
الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل	330/140	الربا وفائدة رأس المال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية	216/9/2/114
الطرق المحاسبية والدفاتر المساعدة	336/20	الرقابة الإحصائية على العمليات	330/151
الطرق المحاسبية والمحاسبات الإجمالية	336/16	الرقابة المالية في الإسلام	216/9/2/192
العالم الثالث في التوازن الاقتصادي العالمي	337/15	الرقابة المالية في الفقه الإسلامي	216/9/2/147
العالم الثالث ونمو التخلف العبادات المالية في الإسلام	339/2	الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية	350/4
العرب والتجربة الآسيوية	338/64	الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة	350/172
العرب والتحديات الاقتصادية العالمية	337/29	الرياضة المالية والتجارية	332/1
العرض الناجح خطابا أو مناقشة العقد وإستراتيجية المشاريع في البلدان النامية	350/109	الرياضيات الاقتصادية	330/130
العقود الإدارية	350/26	الزكاة	216/9/2/66
العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية	337/2	الزكاة	216/9/2/69
		الزكاة والضريبة	216/9/2/76
		السلامة والأمن في المؤسسات والمنشآت	338/36
		السلطة التقديرية للإدارة في النظامين الإسلامي والوضعي	350/3
		السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية	216/9/2/78
		السلوك الإداري	350/131
		السلوك التنظيمي	332/108
		السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال	350/94

القرارات الإدارية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية	350/126	العلاقات الاقتصادية الدولية	337/14
القطاع العام .. إلى أين	330/124	العلاقات الاقتصادية الدولية	337/27
القيادة الابتكارية والأداء المتميز	350/142	العلاقات الاقتصادية الدولية	337/31
القيادة الإدارية	350/190	العلاقات الاقتصادية الدولية	337/39
القيادة الإدارية الناجحة	350/87	العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية	337/37
القيادة المؤثرة	350/99	العلاقات العامة	350/36
القيم الإسلامية في السلوك الإقتصادي	216/9/3/36	العلاقات العامة في التطبيق	350/162
القيم التنظيمية	350/83	العمل والعمال بين الإسلام والنظم	
القيود الواردة على الملكية الفردية للمصلحة العامة في الشريعة الإسلامية	216/9/2/158	الوضع المعاصرة للعملة والنقود	216/9/3/27
الكفالات البنكية في المملكة العربية السعودية	332/21	العمليات المصرفية	332/163
اللغة العربية في البيئة المصرفية	332/17	العمليات المصرفية الخارجية	332/121
المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الإقتصادي في الجزائر	335/3	العملية الإدارية	350/152
المائة السنة القادمة	333/7	العولمة المالية وإمكانات التحكم	332/125
المال في الإسلام	216/9/2/53	العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال	332/87
المالية الدولية	332/154	العولمة وأثرها في الفكر المالي والنقدي	332/189
المالية العامة	336/1	العولمة واقتصاد السوق الحرة	330/131
المالية العامة	336/2	العولمة واقتصاديات البنوك	332/72
المالية العامة	336/44	العولمة والاقتصاد غير الرسمي	330/129
المالية العامة	336/62	العولمة والنظام الدولي الجديد	330/127
المالية العامة	336/74	العولمة والنمو والفقير	330/99
المالية العامة	336/89	العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة	330/80
المالية العامة الإسلامية	216/9/2/82	الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال	338/34
المالية العامة التشريع الضريبي العام	336/45	الفقراء والأغنياء في ميزان الشريعة الإسلامية	216/9/3/70
المالية العامة والتشريع المالي والضريبي	336/66	الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد	216/9/3/79
المالية العامة والسياسة المالية	336/5	الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة	330/26
المالية العامة والنظام المالي الإسلامي	216/9/2/42	الفكر الاقتصادي الغربي في النمو	
المالية العامة والنظام المالي في الإسلام	216/9/2/121	نظرة إنتقادية عن العالم الإسلامي	339/22
المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني	336/85	الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي	216/9/3/89
المبادئ الاقتصادية في الإسلام	216/9/3/22	الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين الجويني	216/9/3/83
المجتمع الإسلامي وفلسفته المالية والاقتصادية	216/9/2/64	الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج	330/8
المجتمع والاقتصاد أمام العولمة	330/126	الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات	332/161
المحاسبة الإدارية	350/207	الفلاحون والدولة	333/2

المارشدة العملي في الإنشاء الإداري	350/20	المحاسبة الإدارية	350/31
المرفق العام في الجزائر	350/123	المحاسبة الإدارية والسياسات	
المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال	350/184	الإدارية المعاصرة	350/196
المسألة الزراعية أو الوعد الراقد		المحاسبة الحكومية الفعالة	336/38
في الريف الجزائري	333/6	المحاسبة الحكومية بين النظرية والتطبيق	336/72
المشرق العربي والغرب	337/7	المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها	
المشروع العام والتنمية الاقتصادية	338/23	النظرية والعملية	336/22
المشروع متعدد القوميات والشركة		المحاسبة الضريبية	336/10
القباضة	330/29	المحاسبة الضريبية	336/65
المصارف الإسلامية	216/9/2/150	المحاسبة الضريبية	336/70
المصارف الإسلامية	216/9/2/155	المحاسبة الضريبية	336/78
المصارف الإسلامية	216/9/2/193	المحاسبة الضريبية في المملكة العربية السعودية	336/23
المصارف الإسلامية ضرورة عصرية	216/9/2/120	المحاسبة العامة	336/100
المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية: النظرية والتطبيق	216/9/2/188	المحاسبة العامة للمؤسسة	336/87
المصارف والأعمال المصرفية	332/5	المحاسبة القومية	336/19
المصير العربي من عام 1990 إلى عام 2030	337/26	المحاسبة المالية الخاصة	336/79
المعالج الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية بأقطار الوطن العربي	333/4	المحاسبة في المنظمات المالية	336/81
المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي	216/9/2/119	المحاسبة في شركات المقاولات	336/63
المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الإسلامي , أو , في ضوء الشريعة الإسلامية	216/9/2/43	المدخل الأساسية للعلاقات العامة المدخل المعاصر في محاسبة التكاليف	350/64
المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام	216/9/2/103	المدخل إلى أسس علم الاقتصاد المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية	336/9
المعاني العلمية لمصطلحات محاسبة التكاليف	336/11	المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية	330/119
المعايير والاختبارات المهنية على المستوى العربي	350/164	المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي	330/132
المعلومات وأثرها في زيادة الفعالية الإدارية	350/14	المدخل إلى دراسات جدوى التقنية الاقتصادية للإسلامي	216/9/3/48
المفاهيم الأساسية في علم الإدارة	350/16	المدخل إلى دراسات جدوى التقنية الاقتصادية للإسلامي	216/9/3/33
المفاوضات بين الشمال والجنوب	332/10	المدخل في النظرية الاقتصادية	330/101
المفهوم الإسلامي للتكافل الاجتماعي	216/9/2/148	المدخل لفقه البنوك الإسلامية	216/9/2/89
المقاربة المستقبلية للإنماء العربي	338/58	المذاهب الاقتصادية	330/9
الملاح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية	337/13	المذهب الاقتصادي الإسلامي	216/9/3/54
الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي	350/159	المذهب الاقتصادي في الإسلام	216/9/3/24
		المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية	216/9/2/167
		المراجعة والرقابة المحاسبية	336/24
		المراجعة وتدقيق الحسابات	336/91
		المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق	336/90
		المراسلة العامة والتحرير الإداري	350/209

النظام المالي في الإسلام	216/9/2/74	الملكية في الإسلام	216/9/2/72
النظام المالي والاقتصادي في الإسلام	216/9/2/39	الملكية في الشريعة الإسلامية	216/9/2/09
النظام المرابي العالمي	337/20	الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودها	216/9/2/9
النظام النقدي الدولي	332/3	الملكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية	216/9/2/61
النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون	216/9/2/201	الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي	216/9/2/97
النظرية الاقتصادية	330/11	الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية	216/9/2/2
النظرية الاقتصادية الجزئية	330/114	المنظمات	350/119
النظرية الاقتصادية الكلية	330/94	المنظمات	350/120
النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر	216/9/3/49	المنظمات الحديثة	350/124
النظرية الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي	330/1	المنظمات الدولية	337/22
والواقع المجتمعي	330/71	الموارد الاقتصادية	338/24
النظرية العامة في الاقتصاد	350/9	الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي	350/146
النظرية العامة للإدارة والأشغال العمومية	216/9/2/21	الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية	216/9/2/166
النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية	332/47	الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية	216/9/2/92
النظرية والسياسات النقدية	330/57	الميزانية التقديرية	350/41
النظم الاقتصادية المعاصرة	330/36	النزعة الجماعية في الفقه الإسلامي وأثرها في حق الملكية	216/9/2/4
النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها	336/51	النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري	216/9/3/13
النظم المالية والاقتصادية في الدولة الإسلامية على ضوء كتاب الخراج لأبي يوسف	216/9/2/57	النشاط الاقتصادي في ضوء الشريعة الإسلامية	216/9/3/23
النظم المحاسبية الخاصة في محاسبة الأقسام والفروع ومحاسبة الفنادق	336/18	النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات	337/28
النظم المحاسبية المتخصصة وتطبيقاتها العملية في النظم والعمليات الإدارية والتنظيمية	332/99	النظام الاقتصادي في الإسلام	216/9/3/43
النفط والسياسة العربية	350/38	النظام الاقتصادي في الإسلام	216/9/3/44
النفقات العامة في الإسلام	338/12	النظام الاقتصادي في المجتمع الإسلامي	216/9/3/56
النقود الائتمانية	216/9/2/60	النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي	216/9/2/156
النقود الإلكترونية	216/9/2/110	النظام العالمي للزكاة	216/9/2/198
النقود بين القديم والحديث	332/152	النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في دول مجلس التعاون الخليجي	338/54
النقود والبنوك	216/9/2/83	النظام القانوني للبنوك الإسلامية	216/9/2/169
النقود والبنوك	332/111	النظام المالي الإسلامي	216/9/2/173
النقود والبنوك	332/69	النظام المالي الإسلامي	216/9/2/44
النقود والبنوك	332/7		

بنترول المسلمين ومخططات الغاصبين	338/31
بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي	330/85
بحوث التسويق	332/55
بحوث التسويق	332/96
بحوث التسويق والتسويق الدولي	332/143
بحوث العمليات	350/153
بحوث العمليات	350/211
بحوث العمليات استخدام الأساليب الكمية في صنع القرار	350/165
بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة	216/9/3/64
بحوث في الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/18
بحوث في الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/75
بحوث في الربا	216/9/2/36
بحوث في العالم العربي	339/6
بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة	216/9/2/165
بحوث ندوة الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية	350/45
بداية الانضباط الإداري	350/22
بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية	338/52
بعض تجارب التنمية في الوطن العربي	338/26
بعض قضايا للمستقبل	330/61
بورصات الأوراق المالية	332/90
بورصة الأوراق المالية	332/63
بورصة الأوراق المالية	332/86
بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق	332/142
بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي	216/9/2/159
بورصة الأوراق النقدية	332/57
بيروقراطية الإدارة الجزائرية	350/15
بيع المراوحة كما تجر به البنوك الإسلامية	216/9/2/16
بيع المراوحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية	216/9/2/189
تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري	330/39
تاريخ الفكر الاقتصادي	330/77
تاريخ الفكر الاقتصادي من	330/6

النقود والبنوك والاقتصاد	332/128
النقود والبنوك والاقتصاد	332/20
النقود والسياسات النقدية الداخلية	332/79
النقود والمصارف والأسواق المالية	332/106
النقود والمصارف والأسواق المالية	332/144
النقود والمصارف والنظرية النقدية	332/59
النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين	216/9/2/160
النهضة وصراع البقاء من مأزق التخلف إلى آفاق التقدم	339/27
الهجرة الريفية في الجزائر	333/9
الوجيز في أصول الإدارة العامة	350/75
الوجيز في اقتصاديات الملكية الخاصة في الفقه الإسلامي	216/9/2/134
الوجيز في الإدارة العامة	350/82
الوجيز في الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/51
الوجيز في القانون المصرفي الجزائري	332/133
الوجيز في مراجعة وتدقيق الحسابات	336/14
الوحدات النقدية المملوكية	332/22
الودائع المصرفية	216/9/2/127
الودائع المصرفية النقدية	216/9/2/27
واستثمارها في الإسلام	332/11
الورق النقدي	332/11
الوساطة التجارية في المعاملات المالية	216/9/2/105
الوظيفة العامة	350/11
الوظيفة العامة في النظامين الإسلامي والوضعي	350/2
الوظيفة العامة وإدارة شؤون الموظفين	350/28
الوقائع الجديدة	330/75
الولاية على المال في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في المذهب المالكي	216/9/2/143
اليورو	332/76
أمريكا تغزو الخليج	338/60
أنوار المشكاة في أحكام الزكاة	216/9/2/14
أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة	330/70
أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية	339/28
أيديولوجية العولمة	330/108

بالمملكة العربية السعودية		التجاريين إلى نهاية التقليديين	
تقييم مهارات الإدارة	350/125	تاريخ الملكية	332/30
تكون التخلف في الجزائر	330/2	تاريخ النقود	332/54
تمويل المشروعات في ظل الإسلام	216/9/3/1	تحديد التكلفة على أساس النشاط في	
تنسيق النفقات العامة بين الدول		المؤسسات المالية	336/55
العربية	332/29	تحليل الاقتصاد الإقليمي	
تنظيم القوى العاملة في المؤسسات		والحضري	330/139
الصناعية الجزائرية	338/99	تحليل الاقتصاد الكلي	330/138
تنظيم المنظمات	350/149	تحليل المدخلات - المخرجات	338/3
تنظيم وإدارة البنوك	332/129	تحويل الملكية العامة إلى القطاع	
تنظيم وإدارة السياحة والفندقية	338/81	الخاص... والتنمية الاقتصادية	338/48
تنظيم ومحاسبة الزكاة في التطبيق		تخطيط المال العام	332/141
المعاصر	216/9/2/8	تدريب القيادات مرجع في الأنشطة	350/132
توضيح أوجه اختلاف الأقوال في		ترشيد الاستثمارات	332/12
مسائل من معاملات الأموال	216/9/2/128	ترشيد الاستهلاك الفردي في	
توظيف الأموال	332/19	الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/88
توظيف الوقت	350/111	تسيير المنشأة	350/191
ثقافة إدارية	350/127	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في	
ثورة أسعار النفط	338/78	الأعمال	330/98
جباية المؤسسات: دراسة تحليلية		تطلعات اقتصادية	330/30
في النظرية العامة للضريبة	336/92	تطور التاريخ الاقتصادي الإسلامي	
جغرافية الإنتاج الاقتصادي	338/25	والوضعي	216/9/3/112
جغرافية الصناعة	338/35	تطور الفكر الاقتصادي	216/9/3/60
جغرافية الغذاء في الجزائر	339/9	تطور الفكر التنظيمي	350/108
جوانب من مشكلة الغذاء في العالم		تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة	
والوطن العربي	339/7	إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها	330/37
حالات دراسية في الإدارة العامة	350/47	تطوير صيغ التمويل قصير الأجل	
حرمة المال العام في ضوء		للبنوك الإسلامية	216/9/2/163
الشريعة الإسلامية	216/9/2/126	تعريب النقود والدواوين في العصر	
حسابات الحكومة في المملكة		الأموي	216/9/2/51
العربية السعودية	336/15	تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية	216/9/2/168
حق الإنسان في التنمية الاقتصادية		تقدير كفاية العاملين بالخدمة المدنية	
وحمايته دولياً	339/33	في علم الإدارة العامة والقانون	
حكم الإسلام في الرأسمالية	216/9/3/14	الإداري	350/49
حكم التسعير في الإسلام	216/9/2/175	تقنيات البنوك	332/136
حكم ودائع البنوك وشهادات		تقنيات البيع الناجح	332/35
الاستثمار في الفقه الإسلامي	216/9/2/62	تقنيات المحاسبة المعقدة وفقاً للدليل	
حلول لمشكلة الربا محمد بن محمد		المحاسب الوطني	336/76
أبو شهبه . ومعه تنبيهات هامة		تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة	
وفتاوى في بطلان المعاملات		الاقتصادية المستقلة	350/122
الربوية المصرفية وغيرها عبد		تقنيات وسياسات التسيير المصرفي	332/134
العزير بن باز	216/9/2/176	تقويم الأداء	350/66
حماية المال العام في الفقه		تقويم مدى موضوعية أسس	
الإسلامي	216/9/2/151	وأساليب الترقية في الخدمة المدنية	350/86

دروس في الاقتصاد السياسي	335/10	حماية المستهلك بين الشريعة والقانون	216/9/3/103
دروس في المراسلات الإدارية مع نماذج تطبيقية	350/154	حماية المستهلك في الفقه الإسلامي	216/9/3/104
دروس في المنهجية الاقتصادية ومدخل إلى العلوم الاقتصادية	330/10	حماية المستهلك في الفقه الاقتصادي الإسلامي	216/9/3/94
دليل الاستثمار في الأوراق المالية والأسهم	332/82	حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي	216/9/3/102
دليل التخطيط للاجتماع الناجح	350/135	حول المنهج الإسلامي	216/9/3/67
دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي	330/43	خصائص إسلامية في الاقتصاد	216/9/3/50
دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي	330/47	خطابات الضمان المصرفية وتكييفها الفقهي	216/9/2/137
دليل العمل عن بعد	350/118	خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/20
دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء	332/61	خلاصات إدارية في فكر هؤلاء	350/175
دور التمثيل المالي في الرقابة المالية	332/40	خمسة عوامل لحياة ناجحة	350/107
دور العلم والتكنولوجيا في التنمية	338/39	خيار الشرط في البيوع وتطبيقه في معاملات المصارف الإسلامية	216/9/2/73
دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة	339/26	دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات	338/80
دور الملكية الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي	216/9/2/46	دراسات الجدوى وتقييم المشروعات	338/79
رأسمالية القرن 21	330/84	دراسات تخطيطية: التخطيط الاقتصادي في ظل غياب الإحصاءات الأساسية	338/5
رسائل ابن نجيم الاقتصادية والمسمأة الرسائل الزينية في مذهب الحنفية	216/9/2/115	دراسات في اقتصاديات الوطن العربي	337/9
رسائل السيرة الذاتية : الضمان للوظيفة المناسبة	350/88	دراسات في الأسواق المالية والنقدية	332/102
رسالة في جواز وقف النقود	216/9/2/107	دراسات في الاقتصاد المالي	332/45
رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق	338/102	دراسات في التنمية الاقتصادية	338/88
زكاة الأموال وكيفية أدائها في الفقه الإسلامي	216/9/2/32	دراسات في المشاكل المعاصرة	336/59
زكاة النقود الورقية المعاصرة	216/9/2/20	دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين	216/9/3/62
زكاة حلي الذهب والفضة والمجوهرات	216/9/2/13	دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/93
زيارة لمعسكر الإداريين	350/179	دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية	336/56
ستار الفقر	339/8	دراسات نظرية وتطبيقية في محاسبة الزكاة	216/9/2/116
سلسلة التعريف بالبورصة	332/174	دراسة إسلامية في العمل والعمال	216/9/3/28
سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/15	دراسة الإدارة العامة	350/27
سياسات النفط العربية في السبعينات	338/6	دراسة السوق	332/139
سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث	216/9/2/96	دراسة تحليلية مقارنة	332/14
		دروس في الإدارة العامة	350/74

والشريعة الإسلامية		سياسة التخصيص	330/134
علم الاقتصاد من خلال التحليل		سياسة التصنيع في ضوء مقاصد	
الجزئي	330/67	الشريعة	216/9/3/109
على أبواب القرن الواحد والعشرين	339/24	سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم	
على أبواب عصر جديد	339/20	مسارها في الجزائر	338/69
عمليات البنوك من الواجهة		شبهة الربا في معاملات البنوك	
القانونية	332/81	التقليدية والإسلامية	216/9/2/122
عمليات المصارف	332/49	شركاء في تشويه التنمية	338/15
فائض العمالة في الدول النامية	330/34	شركات استثمار الأموال	216/9/2/187
فائض رؤوس الأموال العربية		شركات الأشخاص بين الشريعة	
ومدى إمكانية استخدامه في تمويل		والقانون	216/9/2/117
التنمية الاقتصادية في مصر	332/26	صناديق الاستثمار	216/9/2/136
فعالية التنظيم في المؤسسات		صناعة السياحة بين النظرية	
الاقتصادية	350/104	والتطبيق	338/82
فقه الزكاة المعاصر	216/9/2/12	صناعة القرار للقادة	350/102
فقه الشركات	216/9/3/8	صندوق النقد الدولي	332/119
فكر رجال الأعمال	350/106	صور المستقبل العربي	330/27
فلسفة الاقتصاد في الإسلام	216/9/3/12	ضحايا التنمية	338/71
فلسفة التنمية	216/9/3/52	ضريبة الدخل	336/25
فلسفة الفكر المالي	332/23	ضغوط العمل	350/90
فن الإدارة اليابانية	350/25	ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق	
فن وعلم العلاقات العامة	350/72	الإسلامي	216/9/3/42
في التخطيط السياحي	338/33	طاعة الرؤساء وحدودها في	
في الجغرافيا الاقتصادية: الجغرافيا		الوظيفة العامة	350/50
الزراعية	333/17	طرق القياس الاقتصادي	330/92
في الفكر الاقتصادي الإسلامي	216/9/3/86	عائد الاستثمار في رأس المال	
قانون النقد في ضوء الفقه والقضاء		البشري	350/160
والتشريعات الاقتصادية	216/9/2/102	عجز الموازنة وعلاجه في الفقه	
قدرات التدريب والتطوير	350/115	الإسلامي	216/9/2/113
قراءات في السلوك التنظيمي مع		عشرون عاما من إنجازات	
رؤية إسلامية لبعض القراءات	216/9/3/59	التخطيط التنموي	338/49
قراءات في نظرية التاريخ		عقد التأجير التمويلي	336/102
الاقتصادي	330/52	عقد المراجعة بين الفقه الإسلامي	
قراءات في نظرية التاريخ		والتعامل المصرفي	216/9/2/118
الاقتصادي	330/56	عقود الخدمات المصرفية	332/38
قضايا إسلامية معاصرة في النقود		علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك	
والبنوك والتمويل	216/9/2/162	المركزية	216/9/2/199
قضايا فقهية معاصرة في المال		علم الاجتماع الإداري ومشكلات	
والاقتصاد	216/9/2/170	التنظيم في المؤسسات	
قواعد وأحكام الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/19	البيروقراطية	350/77
كتاب أصول الإنفاق العام في الفكر		علم الاجتماع الاقتصادي	330/54
المالي الإسلامي	216/9/2/52	علم الاقتصاد	330/31
كتاب الاستخدام الوظيفي للزكاة في		علم الاقتصاد العام	330/109
الفكر الاقتصادي الإسلامي	216/9/3/3	علم الاقتصاد في النظم الوضعية	216/9/3/106

الاقتصاد النقدي		كتاب الأموال	216/9/2/1
مبادئ الاقتصاد العام	330/53	كتاب الخراج	216/9/2/17
مبادئ الاقتصاد الكلي	339/23	كتاب الكسب . محمد بن الحسن	
مبادئ الاقتصاد الكلي	339/25	الشيبياني . يليه رسالة الحلال	
مبادئ الاقتصاد النقدي	332/89	والحرام وبعض قواعدهما في	
مبادئ الاقتصاد النقدي	332/84	المعاملات المالية . أحمد بن تيمية	216/9/2/108
مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في		كتاب في الأموال	216/9/2/157
الإسلام	216/9/3/98	كم الإسلام في شهادات الاستثمار	
مبادئ التسويق	332/113	وصناديق التوفير وودائع البنوك	216/9/2/106
مبادئ التسويق	332/175	كوكب البيزنس	350/188
مبادئ التسويق	332/18	كيف تحولت روسيا لاقتصاد	
مبادئ التسويق الزراعي	332/110	السوق	337/33
مبادئ الحسابات الاقتصادية		كيف تقدر وتؤدي زكاة أموالك	216/9/2/68
القومية	336/8	كيف تتجح في عالم بلا وظائف .	350/195
مبادئ المالية العامة	336/33	كيفية قياس فاعلية التدريب	350/117
مبادئ المالية العامة	336/37	لعبة التسويق	332/73
مبادئ المالية العامة	336/53	لمحات من اقتصاديات الملكية	
مبادئ المالية العامة في الشريعة		الخاصة في الفقه الإسلامي	216/9/3/6
الإسلامية	216/9/2/77	لنبدأ المسيرة	338/28
مبادئ المحاسبة المالية	336/54	مابعد الرأسمالية	330/12
مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها	336/41	ماذا بعد إخفاق الرأسمالية	
مبادئ الوظيفة العامة وتطبيقها		والشيوعية	330/125
على التشريع الجزائري	350/81	مأزق العولمة	332/179
مبادئ علم الاقتصاد	330/122	مالية الدولة الإسلامية	216/9/2/133
مبادئ علم الاقتصاد	330/48	مبادئ الاستثمار	332/169
مبادئ علم الاقتصاد	330/65	مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي	332/114
مبادئ علم الاقتصاد	330/7	مبادئ الاقتصاد	330/106
مبادئ في الإدارة العامة	350/23	مبادئ الاقتصاد	330/107
مبادئ في التنظيم الصناعي وإدارة		مبادئ الاقتصاد	330/15
الإنتاج والأجور	338/14	مبادئ الاقتصاد	330/16
مبادئ في المراسلات الإدارية مع		مبادئ الاقتصاد	330/88
نماذج تطبيقية	350/208	مبادئ الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/55
مبادئ الإدارة والتنظيم	350/85	مبادئ الاقتصاد التحليلي	330/17
مبادئ الاستجمام السياحية	338/94	مبادئ الاقتصاد الجزئي	330/118
مبادئ الاقتصاد السياسي	330/136	مبادئ الاقتصاد الجزئي	330/135
مبادئ التسويق	332/170	مبادئ الاقتصاد الجزئي	330/148
مبادئ المحاسبة المالية	336/86	مبادئ الاقتصاد الجزئي	330/81
محاسبة البنوك	336/21	مبادئ الاقتصاد الجزئي	330/82
محاسبة البنوك	336/98	مبادئ الاقتصاد الجزئي	330/93
محاسبة التحليلية	336/99	مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي	332/138
محاسبة التكاليف	336/13	مبادئ الاقتصاد السياسي	335/1
محاسبة التكاليف بين النظرية		مبادئ الاقتصاد السياسي	335/8
والتطبيق	336/95	مبادئ الاقتصاد السياسي	337/42
محاسبة الجمعيات التعاونية	336/58	مبادئ الاقتصاد السياسي :	332/187

في النقل الإلكتروني للنقود		محاسبة الشركات	336/6
مسؤولية البنك في قبول المستندات		محاسبة الشركات	336/61
في نظام الاعتماد المستندي في ظل		محاسبة الشركات	336/64
الأعراف الموحدة للاعتمادات		محاسبة الشركات	336/7
المستندية	332/177	محاسبة الشركات	336/94
مستقبل التنمية في الوطن العربي	338/68	محاسبة الفنادق	336/57
مستقبل الرأسمالية	330/74	محاسبة المنشآت الخاصة	336/68
مستقبل النفط العربي	333/16	محاسبة النفط	338/74
مشاكل التغذية في الدول النامية	339/34	محاسبة شركات الأشخاص	336/96
مشكلات التنمية في البلدان العربية		محاسبة شركات التأمين	336/4
وأثر اليون الخارجية في تفاعلها	338/92	محاضرات في الاقتصاد البترولي	338/1
مشكلات التنمية ومعوقات التكامل		محاضرات في النظريات	
الاقتصادي العربي	338/4	والسياسات النقدية	332/164
مشكلة الاستثمار في البنوك		محاضرات في النقود والبنوك	
الإسلامية وكيف عالجه الإسلام	216/9/2/91	والنظرية النقدية	332/70
مشكلة الديون الخارجية للدول		محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	
الإسلامية وأثرها	216/9/3/78	في عصر العولمة	332/80
مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام	216/9/3/73	محاضرات في النظرية الاقتصادية	
مصرف التنمية الإسلامي أو		الكلية	330/115
محاولة جديدة في الربا والفائدة		محنة الاقتصاد والاقتصاديين	339/19
والبنك	216/9/2/101	مختارات من نصوص حديثة في	
مصطلحات في قاموس تخلف الأمة	330/143	فقه المعاملات المالية	216/9/2/111
معجم مصطلحات العلوم الإدارية	350/6	مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية	
معركة الإسلام والرأسمالية	216/9/3/31	الموارد البشرية	350/130
معوقات السكرتارية الفعالة في		مدخل إلى إدارة الخدمات	
الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية		والمؤسسات الصحية	350/137
السعودية	350/84	مدخل إلى الاقتصاد	330/4
مفاهيم أساسية في قياس الأصول		مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي	216/9/3/9
الثابتة	336/101	مدخل إلى الاقتصاد السياسي	335/2
مفهوم الإعتمادات المستندية في		مدخل إلى المحاسبة التحليلية	336/48
الاستيراد والتصدير	330/28	مدخل إلى علم الاقتصاد	330/64
مفهوم الاقتصاد في الإسلام	216/9/3/16	مدخل في الاقتصاد الحديث	330/111
مقابلات العمل	350/110	مدخل في علم الاقتصاد	330/73
مقاييس اقتصادية	332/6	مدخل للتحليل النقدي	332/137
مقتطفات من الفكر الاقتصادي		مدخل للتنظيم الإداري والمالية	
العربي الإسلامي	216/9/3/40	العامة	350/205
مقدمة علم الاقتصاد	330/3	مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام	216/9/3/95
مقدمة في اقتصاديات المالية العامة	336/35	مذكرات في الأسواق والمؤسسات	
مقدمة في الاقتصاد العام	330/66	المالية	336/31
مقدمة في الاقتصاد النقدي		مذكرات في التنمية الاقتصادية	338/89
والمصرفي	332/171	مذكرات في التنمية والتخطيط	338/17
مقدمة في القياس الاقتصادي	330/5	مذكرات في النقود والبنوك	332/27
مقدمة في النقود وأعمال البنوك		مرشد الأذكياء الكامل	336/46
والأسواق المالية	332/88	مسؤولية البنك عن أخطاء الكمبيوتر	332/188

الخارجية للبلاد العربية	
نظريات التدويل وجدوى	
الاستثمارات الأجنبية	332/33
نظريات التنمية السياسية المعاصرة	216/9/3/53
نظريات التنمية والنمو الاقتصادي	338/16
نظريات ومسائل في أصول	
المحاسبة	336/29
نظريات ومسائل في الإحصاء	
والاقتصاد القياسي	330/32
نظرية اقتصاديات الوحدة	330/33
نظرية الأجور في الفقه الإسلامي	216/9/2/141
نظرية الاستخلاف في الأموال	216/9/2/200
نظرية الاقتصاد الكلي	332/65
نظرية الباعث في الشريعة	
الإسلامية والقانون الوضعي	216/9/2/24
نظرية التنظيم	350/37
نظرية التنظيم	350/8
نظرية الذمة المالية	216/9/2/123
نظرية السعر واستخداماتها	330/147
نظرية العقود الإدارية	350/91
نظرية المال العام	332/120
نظرية المحاسبة المالية في الفكر	
الإسلامي	216/9/2/94
نظرية المحاسبة والمالية من	
منظور إسلامي	216/9/2/38
نظرية النقود والبنوك والأسواق	
المالية	332/37
نظرية مابعد الحداثة للإدارة العامة	
باتجاه فن النقاش	350/103
نظم المعلومات المحاسبية	336/73
نظم دعم القرارات	350/96
نقد العقل الاقتصادي	330/86
نهضة اليابان : ثورة المايجي	
إيشين	337/38
هندسة التسويق	332/181
وظيفة المراقب المالي	350/114

مقدمة في علم الاقتصاد	330/18
مقدمة في نظم المعلومات الإدارية	350/80
مقومات العمل في الإسلام	216/9/3/30
ملاحم الحكمة في مسائل الحسبة	216/9/2/153
مميزات المراسلات والوثائق	
الإدارية	350/206
من أجل نظام اقتصادي دولي جديد	337/1
من التراث الاقتصادي للمسلمين	216/9/3/4
من قضايا التنمية في المجتمع	
العربي	338/38
من قضايا العمل والمال في الإسلام	216/9/2/75
مناهج الباحثين في الاقتصاد	
الإسلامي	216/9/3/68
مهارات لا بد منها للصعود إلى	
القمة	350/180
موجز في العلاقات الاقتصادية	
الدولية وتاريخ الفكر الاقتصادي	337/3
موسوعة أعمال البنوك من	
الناحيتين القانونية والعملية	332/44
موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة	
والاقتصاد الإسلامي	216/9/3/96
موسوعة الفواعد والضوابط الفقهية	
الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه	
الإسلامي	216/9/2/124
موسوعة المصطلحات الاقتصادية	330/14
موسوعة النقود العربية والإسلامية	216/9/2/139
ميزة التحالف فن تكوين القيمة من	
خلال الشراكة	330/102
نتف المعارف في الرد على من	
أجاز بالمصارف	216/9/2/130
نحو اقتصاد إسلامي	216/9/3/21
نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد	
والمجتمع في مصر	339/18
نحو طريق ثالث في الاقتصاد	339/3
نحو نظام نقدي عادل	216/9/2/37
ندوة واقع إدارات العلاقات العامة	
في الأجهزة الحكومية	350/52
نزهة النفوس في بيان حكم التعامل	
بالفلوس	216/9/2/109
نزيف الأدمغة	339/14
نظام الإسلام	216/9/3/63
نظام الزكاة بين النص والتطبيق	216/9/2/152
نظام المعلومات التسويقية	332/115
نظام النقد الدولي والتجارة	332/24